الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(602)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان في العالم	54

«جمعية حقوق الانسان" ترحب بقرار لجنة عليا لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1586674

A

«عكاظ» (الرياض) OKAZ_online@

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بصدور امر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام والتحقيق فيها، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أياً كانت صفتها، و اتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال واتخاذ كل ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام من الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة.

وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في بيان له اليوم (السبت) إن هذا الامر الملكي يؤكد على ان مكافحة الفساد تأتي في قائمة أولويات القيادة السعودية الحالية وأن ليس هناك احد ممن تورط في قضايا فساد وممن غلب مصالحه الخاصة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام واستغل السلطة والنفوذ، سيبقى خارج المساءلة.

واضاف القحطاني ان طبيعة عضوية هذه اللجنة واختيار ولي العهد لرئاستها واستثناء عملها من بعض القيود الروتينية يؤكد على الرغبة السامية في محاربة الفساد وحماية المال العام وبشكل جاد وسريع وبدون السماح للروتين الاداري بان يعترض طريق تحقيق تلك الاهداف.

30 %نسبة المشاركة في انتخابات غرفة مكة المكرمة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 14 صفر 1439هـ - 3 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/546811

المدينة - مكة المكرمة

بلغت نسبة الناخبين المشاركين في انتخابات الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة والتي أسدل الستار عنها أول من أمس نحو 30%، إذ شارك 2810 ناخبين من إجمالي 10200 ناخب يحق لهم التصويت .

وقد ساهم نظام الانتخابات الجديد المتمثل في منح كل ناخب الحق في اختيار صناعيين وتجاريين في إيجاد بعض التكتلات بين المرشحين وتشكيل كيانات قوية نافست وحصدت أصواتا كثيرة .

وفيما شهدت الانتخابات التي استمرت يومين العديد من الظواهر السلبية ولعل في مقدمتها العشوائية التي سادت في الطريق المؤدي لصالة الاقتراع، إذ انتشرت مقاعد المرشحين والوافدون الذين يروجون لهم، أشار المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان بن عواض الزايدي إلى أن العملية الانتخابية تمت بشكل جيد .

وقال: «كان التنظيم في صالة الاقتراع التي تشرف عليها لجنة الانتخابات جيدا وكان الناخب يدلي بصوته دون أي تأثيرات»، لكنه انتقد الفوضى في الصالة الخارجية لافتا إلى أن الوضع فيها كان غير لائق بعملية انتخابية كبيرة كاختيار مجلس إدارة الغرفة .

وكان من أبرز السلبيات التي كان محل شكوى العديد من التجار والصناع على حد سواء تعطل نظام السداد الآلي الخاص برسوم الاشتراك في الغرفة والذي تعطل من الساعة الرابعة عصرا حتى انتهاء الاقتراع الساعة العاشرة مما تسبب في حرمان أكثر من (300) ناخب وناخبة من الإدلاء بأصواتهم .

من جانبه، أخلى رئيس اللجنة الإشرافية على الانتخابات يحيي عزان مسؤولية الوزارة عن ذلك، مؤكدا أن العطل كان من قبل شركة السداد ومسؤولية الغرفة التجارية الصناعية كون مبالغ التحصيل تنزل في حساب الغرفة مباشرة، مشيرا إلى أنه كان من المفترض أن يقوم من يرغب بالمشاركة في الانتخابات بالتأكد من تجديد سجله التجاري واشتراكه في الغرفة قبل يوم من الاقتراع .

من جهته، قال نايف مشعل الزايدي الحاصل على أعلى الأصوات في فئة الصناعة: «إن ثقة التجار والصناع وكافة المنتسبين فخر لي وسأعمل على تحقيق تطلعات المجتمع التجاري الصناعي ».

فيما عبر خالد بن رده الحارثي الحاصل على أعلى الأصوات في فئة التجار عن سعادته بثقة الناخبين فيه، مؤكدا أنه سيكون لسانهم المعبر عن مطالبهم.

أوامر القبض على المتورّطين في قضايا فساد .. "حقوق الإنسان" تُعلق القحطاني: لا استثناءات أو روتين ولن يبقى متورّط بعيداً عن المساءلة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/3fNjdQ

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – بتشكيل لجنة عُليا برئاسة ولي العهد، وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام والتحقيق فيها.

ونوّهت بما تمّ من إصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قِبل الأشخاص والكيانات أياً كانت صفتها، واتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال، واتخاذ كل ما يلزم مع المتورّطين في قضايا الفساد العام من الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج، وإعادة الأموال للخزانة العامة للدولة، وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة.

وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني: إن هذا الأمر الملكي يؤكّد أن مكافحة الفساد تأتي في قائمة أولويات القيادة السعودية الحالية، وأنه ليس هناك أحدٌ ممّن تورّط في قضايا فساد وممّن غلّب مصالحه الخاصّة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام، واستغل السلطة والنفوذ، سيبقى خارج المساءلة.

وأضاف القحطاني؛ أن طبيعة عضوية هذه اللجنة، واختيار ولي العهد لرئاستها، واستثناء عملها من بعض القيود الروتينية تؤكّد الرغبة السامية في محاربة الفساد وحماية المال العام وبشكل جاد وسريع ودون السماح للروتين الإداري بأن يعترض طريق تحقيق تلك الأهداف.

القحطاني: استثناء اللجنة من القيود يؤكد الرغبة السامية في سرعة محاربة الفساد

«حقوق الإنسان" ترحب بقرار خادم الحرمين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635512

الرياض- سعيد المبارك

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد وعضوية كل من : رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، ورئيس ديوان المراقبة العامة ، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام والتحقيق فيها، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أياً كانت صفتها، واتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال واتخاذ كل ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام من الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة.

وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إن هذا الامر الملكي يؤكد على ان مكافحة الفساد تأتي في قائمة أولويات القيادة السعودية الحالية وأن ليس هناك احد ممن تورط في قضايا فساد وممن غلب مصالحه الخاصة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام واستغل السلطة والنفوذ، سيبقى خارج المساءلة. واضاف د القحطاني ان طبيعة عضوية هذه اللجنة واختيار ولي العهد لرئاستها واستثناء عملها من بعض القيود الروتينية يؤكد على الرغبة السامية في محاربة الفساد وحماية المال العام وبشكل جاد وسريع وبدون السماح للروتين الاداري بان يعترض طريق تحقيق تلك الاهداف.

قالوا إن النظام المقترح فيه تهوين لجرائم كبيرة حدد الشرع عقوبتها

معارضون لـ "مكافحة التمييز": لا فراغ تشريعيا ولا إحصاءات تدعم المقترح

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1586804

فارس القحطاني (الرياض)@faris377

عارض بعض أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى توصية اللجنة بملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية الذي سيناقش في المجلس يوم الإثنين بعد القادم.

وبرر المعارضون وهم: الشيخ عبدالعزيز النصار، الدكتور محمد الجرباء، والدكتور سليمان الفيفي، بأن الأفعال التي تضمنها مقترح مشروع النظام جاء النص على تجريمها صراحة في الكتاب والسنة، والنظام الأساسي للحكم، وعدد من الأنظمة السارية والاتفاقات التي انضمت إليها المملكة، ومن ثم لا يوجد فراغ تشريعي لتتم معالجته من خلال مشروع هذا النظام.

وأشاروا إلى أنه لم يتبين للمجلس من خلال مراجعته لتقارير الجهات الحكومية ومنها القضائية والأمنية أو عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أن هناك شكوى من فراغ في هذا المجال. وما يرتكب من جرائم ومخالفات يجري التعامل معها من خلال الأنظمة القائمة سواء في الحق العام أو الخاص، والنيابة العامة تتابع ما يقع من ذلك بالضبط والمساءلة ورفع الدعوى أمام القضاء للنظر فيه، وصدرت أحكام قضائية رادعة بحق كل مدان في هذه الجرائم والمخالفات.

وأضافوا: إذا تقرر أن مقترح مشروع النظام لا ينظم تجريم أفعال لم تجرم، كما أوضحنا، فإن غاية ما يسعى إليه هو تنظيم العقوبة للجرائم التي أوردها. وتنظيم العقوبة للجرائم التعزيرية مطلب ينشده الجميع، ولكنه لا يقف عند هذه الجرائم الواردة في النظام المقترح، ولا يخفى أن هذا الهدف يجري العمل عليه لهذه الجرائم وغيرها بناء على أمر ملكي في 1436/2/7 بتكوين لجنة شرعية لإعداد مدونة الأحكام القضائية، فضلاً عن أن عدداً من المخالفات التي تضمنها المقترح عالجتها بعض الأنظمة السارية كنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام المطبوعات والنشر وغيرها.

وبينوا أن صدور الأنظمة عادة يكون لتنظيم ظواهر تحتاج إلى إصدار نظام يحكمها، ومقترح مشروع هذا النظام لم يبنَ على توثيق بحثي إحصائي بوجود ظاهرة تمييز أو كراهية متفشية في مجتمعنا، وكذا اللجنة في رأي الأكثرية لم تؤسس على ثبوت ذلك إحصائيا، بل ولم يرفع من هيئة حقوق الإنسان - وهي جهة مختصة - أية إحصائية حول الموضوع.

فضلاً عن أن المملكة أقل الدول تعرضا لما يعكر صفوها في هذا الجانب بحكم قاعدتها الشرعية وما يحمله مواطنوها من وازع شرعي، وما يكون من حالات استثنائية لا يقاس عليه، ولا يتطلب استنفاراً تشريعياً، دونما مسوغ يمكن الاستناد إليه.

وترى «الأقلية المعارضة» أن طرح هذا المشروع وتداوله يبقى مقلقاً للمفهوم الوطني الإيجابي عن المحبة والمساواة السائدة بين جميع أطياف المجتمع، وقد يكون مدعاة لظهور الكراهية والتمييز بسبب بعض الأحكام الواردة فيه، فيكون أسس لذلك بطريقة غير مباشرة.

وعلاوة على ما تقدم يرى المعارضون أن مقترح مشروع النظام قدم بصياغه لا تصلح كمشروع يتبناه المجلس، كما اشتمل على مخالفات شرعية مثل ما جاء في المادة السادسة من تذويب وتهوين لجرائم كبيرة لا يجوز أن تحدد عقوبتها

وتحصر في هذا النظام بسجن وغرامة، إذ يعد مرتكبها إن كان مسلماً، مرتداً، وحكمه شرعا أن يستتاب فإن لم يتب قتل، كالمساس بالذات الإلهية بالطعن أو الانتقاص أو السخرية والإساءة للأنبياء والرسل.

جهات حكومية تبدأ إجراءات عاجلة لاجتثاث الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25245097

جمدت مصارف سعودية أكثر من 1200 حساب لأفراد وشركات في السعودية، في إطار الحملة الحكومية على الفساد. وذكرت وكالة «رويترز» أن مسؤولين في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) اجتمعوا مع مديري مصارف أجنبية هذا الأسبوع لطمأنتهم إلى أن تجميد الحسابات يستهدف أفراداً، وأن الشركات المرتبطة ببعض الموقوفين لن تتضرر. وقدرت شبكة «بلومبيرغ» الأميركية ثروة عدد من الموقوفين بتهم تتعلق بالفساد في المملكة بنحو 33 بليون دولار. وأثارت التحركات العليا في الدولة لمحاربة الفساد جهات حكومية عدة، إذ شرع بعضها في اتخاذ إجراءات عاجلة للكشف عن قضايا الفساد فيها واجتثاث القائم منها. وعلمت «الحياة» أن أحد الوزراء أصدر أول من أمس، قراراً بإعفاء مسؤول (يرتبط بصلة قرابة بأحد الوزراء الموقوفين) من مناصبه في الوزارة، بعد نحو ستة أشهر من تعيينه.

وفي السياق ذاته، شكل المدير العام للتعليم في محافظة جدة عبدالله الثقفي، لجنة بمسمى «نزاهة»، برئاسته، وعضوية 12 من المسؤولين في الإدارة.

وحدد الثقفي مهمات اللجنة، في قرار يقضي بمتابعة الإجراءات الإدارية والمالية في الإدارة، والمحافظة على المال العام، وعدم استغلال السلطة، ومتابعة أداء المسؤولين كافة في الإدارة.

وكان مجلس الوزراء السعودي أكد أمس استمرار الحكومة في نهجها الإصلاحي ومحاربة فساد المال العام، مشيراً إلى أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتشكيل لجنة عليا، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد العام، يصب في ضمان حقوق الدولة وحماية المال العام.

وأوضح أن تشكيل اللجنة سيعزز برامج التنمية الوطنية المستدامة ويكرس المنهج الإصلاحي، الذي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين، في اجتثاث الفساد، ويساهم في تعزيز المنظومة الرقابية ومبادئ الحوكمة والمحاسبة والعدالة، وحماية حقوق الأفراد والشركات، بما يدفع عجلة التنمية الوطنية ويعزز الاقتصاد ويحفز الاستثمار في بيئة صحية عادلة.

وتعليقاً على حملة مكافحة الفساد، أعرب الرئيس دونالد ترامب عن ثقته الكبيرة بالعاهل السعودي وولي العهد. وقال عبر «تويتر»: «لدي ثقة كبيرة بالملك سلمان وولي عهده، إذ إنهما يعرفان بالضبط ما يقومان به... وإن بعض أولئك الأشخاص الذين يتعرضون لمعاملة قاسية منهما كانوا يستنزفون دولتهم على مدى سنوات».

وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان بندر بن محمد العيبان أن الأمر الملكي القاضي بتشكيل لجنة عليا لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، يمثل سياجاً منيعاً لحماية حقوق الإنسان، «نظراً إلى أن عواقب الفساد تنال من هذه الحقوق، كما أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تعزّزان الحقوق، خصوصاً الحق في التنمية، وهو حق أصيل من حقوق الإنسان». ورأى أن صلاحيات اللجنة تعكس إرادة سياسية صلبة لمواجهة الفساد وحماية المال العام، بما يعزز كفاءة الإنفاق والاستثمار الأمثل للموارد، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة، وهو ما أكدته «رؤية المملكة 2030».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير الثقافة والإعلام: مكافحة الفساد مطلب رسمي وشعبي لتحقيق العدالة الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1439هـ - 4 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25157868

الرياض - «الحياة »
صرح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد العواد بأن الأمر الملكي الكريم حول مكافحة الفساد وتتبع الفاسدين هو نهج الدولة في تعزيز النزاهة والمضي في الإصلاح الذي دأبت عليه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي العهد، فهما حريصان كل الحرص على حماية المال العام واجتثاث الفساد الذي يعد معول هدم للاقتصاد والمجتمع، مبيناً أن هذا القرار يمثل نقلة في الشفافية والمحاسبة والحوكمة ما ينتج بيئة صحية جاذبة للاستثمار والإرتقاء بمعايير الإتقان والجودة.
وذكر العواد أن مكافحة الفساد مطلب رسمي وشعبي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوطيد قيم النزاهة والعدل والمساواة في المجتمع وتسريع وتيرة الإصلاح والتطور لنهضة بلادنا في شتى المجالات. ويشكل هذا الأمر خطوة مهمة في تنفيذ سياسة المملكة الرامية للمحافظة على المال العام ومحاسبة المفسدين وكل من عمل على استغلال منصبه للإثراء والتكسب، معلناً انطلاق مرحلة جديدة تؤسس لأسلوب إدارة الدولة القائم على أسس النزاهة والأمانة والإخلاص.
وأضاف العواد بأن رسالة ولي العهد في محاسبة الفاسدين وتعقبهم هي رسالة واضحة وحازمة بأنه لن يفلت أحد من المحاسبة والمعاقبة متى ثبت تورطه في قضايا الفساد.
وأكد الوزير العواد أن مكافحة الفساد تأتي ضمن منظومة الإصلاح الشاملة التي تشهدها بلادنا في كافة الميادين لتعزيز مكانة المملكة والرفع من كفاءة العمل وجودته وفق أفضل المواصفات من خلال استثمار الموارد المتاحة خير استثمار بعيداً عن الهدر والاستغلال، مع الحرص على حفظ المال العام وصرفه في مصارفه النظامية بنزاهةٍ ودقة.
أوضح أن هذا القرار سيكون له أثر إيجابي كبير على أبناء المملكة بإعادة الأموال المنهوبة من دون وجه حق للاستفادة منها في مشاريع التنمية وإعادة عشرات الملايين من أمتار الأراضي المستولى عليها بغير وجه حق للاستفادة منها في حل مشاكل الإسكان. وأن هذا القرار يمثل انطلاقة قوية لردع من تسول له نفسه استغلال المال العام والإثراء والتكسب غير المشروع.

وزارة النقل: ملتزمون بخفض وفيات حوادث الطرق بنسبة25 في المئة

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1439هـ - 4 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25155606

جدة - «الحياة»
أكدت وزارة النقل استمرارها بالعمل على مبادرة خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق بنسبة 25 في المئة بحلول العام 2020، إذ تحتل المملكة المرتبة الـ 157 من بين 180 دولة من حيث السلامة على الطرق وفقاً لإحصاءات منظمة الصحة العالمية.

وقال وزير النقل الدكتور نبيل العامودي في تصريح له ضمن حملة «وجهتنا.. وجهتكم»: إن «وجهتنا في هذه المرحلة من الحملة التعريف بدور وزارة النقل وإلقاء الضوء على المشاريع التي يقوم بها فريق الوزارة لخفض عدد وفيات حوادث الطرق بعدما رصدت التقارير وصول الخسائر نحو 28 شخص لكل 100 ألف نسمه، وهذا رقم نسعى إلى تقليله قدر الإمكان لتكون طرق المملكة آمنة، وللحدّ من الخسائر البشرية والمادية التي ترهق الاقتصاد الوطني».
وأشار العامودي إلى أن مبادرة خفض وفيات الحوادث على الطرق محل رصد واهتمام كبيرين من قبل مسؤولي منظومة النقل كونها تمس كل فرد في المجتمع، ولذا فهي على قائمة مبادرات الوزارة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، والتي نعمل في منظومة النقل على تحقيقها بدعم من كافة الجهات المعنية، وفي مقدمتهم وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة التجارة والاستثمار ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التعليم ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبالتعاون مع عدد من الشركاء مثل هيئة النقل العام والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وهيئة الهلال الأحمر وبإشراف اللجنة الوزارية للسلامة المرورية.

خادم الحرمين يأمر بتشكيل لجنة لـ" حصر جرائم فساد المال العام"

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1439هـ - 4 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25157505

أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز اليوم (السبت)، بتشكيل لجنة لـ«حصر الجرائم والمخالفات في قضايا الفساد بالمال العام» برئاسة ولي العهد، وذلك «لما حدث من استغلال من بعض ضعاف النفوس، الذين غلّبوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية»، وأكد الملك سلمان أن تشكيل اللجنة جاء «استشعاراً منا لخطورة الفساد وآثاره السيئة على الدولة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، واستمراراً على نهجنا في حماية النزاهة، ومكافحة الفساد والقضاء عليه، ولا نخشى في الله لومة لائم، بحزم وعزيمة لا تلين، وبما يبرئ ذمتنا أمام الله سبحانه، ثم أمام مواطنينا».
وجاء خطاب الملك سلمان في نص الأمر الملكي على النحو الآتي: «نظراً لما لاحظناه ولمسناه من استغلال من قبل بعض ضعاف النفوس، الذين غلبوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية، مستغلين نفوذهم والسلطة التي اؤتمنوا عليها، في التطاول على المال العام وإساءة استخدامه، واختلاسه، متخذين طرائق شتى لإخفاء أعمالهم المشينة، ساعدهم في ذلك تقصير البعض ممن عملوا في الأجهزة المعنية، وحالوا دون قيامها بمهامها على الوجه الأكمل لكشف هؤلاء، مما حال دون اطلاع ولاة الأمر على حقيقة هذه الجرائم والأفعال المشينة.
وقد حرصنا منذ تولينا المسؤولية على تتبع هذه الأمور، انطلاقاً من مسؤولياتنا تجاه الوطن والمواطن، وأداء للأمانة التي تحملناها بخدمة هذه البلاد ورعاية مصالح مواطنينا في جميع المجالات، واستشعاراً منا لخطورة الفساد وآثاره السيئة على الدولة سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، واستمراراً على نهجنا في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه، وتطبيق الأنظمة بحزم على كل من تطاول على المال العام ولم يحافظ عليه، أو اختلسه، أو أساء استغلال السلطة والنفوذ في ما أسند إليه من مهام وأعمال، نطبق ذلك على الصغير والكبير، لا نخشى في الله لومة لائم، بحزم وعزيمة لا تلين، وبما يبرئ ذمتنا أمام الله سبحانه، ثم أمام مواطنينا، مهتدين بقوله تعالى: (ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: (إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)، ولما قرره علماء الأمة من أن حرمة المال العام أعظم حرمة من المال الخاص، بل وعدوه من كبائر الذنوب، وقد قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم

بينكم بالباطل)، وإيماناً منا بأنه لن تقوم للوطن قائمة ما لم يتم اجتثاث الفساد من جذوره ومحاسبة الفاسدين وكل من أضر بالبلد وتطاول على المال العام، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، أمرنا بما هو آت:
أولاً: تشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد، وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة.
ثانياً: استثناءً من الأنظمة والتنظيمات والتعليمات والأوامر والقرارات، تقوم اللجنة بالمهام التالية:
1 - حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام.
2 - التحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات، أياً كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال.
3 - اتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام، واتخاذ ما تراه بحق الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج، وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة، وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة، ولها تقرير ما تراه محققاً للمصلحة العامة، خاصة مع الذين أبدوا تجاوبهم معها.
ثالثاً: للجنة الاستعانة بمن تراه، ولها تشكيل فرق للتحري والتحقيق وغير ذلك، ولها تفويض بعض أو كامل صلاحياتها لهذه الفرق.
رابعاً: عند إكمال اللجنة مهامها ترفع لنا تقريراً مفصلاً عما توصلت إليه وما اتخذته بهذا الشأن.
خامساً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده، وعلى جميع الجهات المعنية التعاون التام لإنفاذ ما تضمنه أمرنا هذا.
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود».
وأمر الملك سلمان اليوم، بإعفاء وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله، وتعيين الأمير خالد بن عياف وزيراً للحرس الوطني، وإعفاء وزير الاقتصاد والتخطيط عادل فقيه، وتعيين محمد التويجري وزيراً للاقتصاد والتخطيط.
وأمر بترقية اللواء فهد الغفيلي إلى رتبة فريق، وتعيينه قائداً للقوات البحرية خلفاً للفريق عبدالله السلطان.

.

22 ألف حكم وقرار أصدرتها محاكم الدرجة الأولى والتنفيذ خلال 5 أيام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25153700

الرياض - «الحياة»
أوضحت وزارة العدل أن إجمالي الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ خلال الأسبوع المنصرم في الفترة من 9 إلى 13 صفر بلغ 22469 حكماً وقراراً خلال خمسة أيام عمل. وأشارت الوزارة إلى أن إجمالي العمليات التي نفذتها محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ وكتابات العدل في المملكة، بلغ خلال الأسبوع الماضي 152265 عملية، إذ استحوذت محاكم الدرجة الأولى على 48 في المئة من العمليات، فيما بلغت نسبة عمليات التوثيق 36 في المئة، والتنفيذ 16في المئة. وأكدت الوزارة أن العمليات في محاكم الدرجة الأولى بلغت 72883 عملية، منها 21443 إحالة، وبلغ إجمالي الجلسات 36440 جلسة، أما الأحكام والقرارات فبلغت 15000 حكم وقرار. وفي ما يخص التوثيق انتهى الأسبوع بـ 55198 عملية، منها 19611 عملية على العقار، فيما أصدرت كتابات العدل 35587 وكالة. وشهدت محاكم التنفيذ في المملكة 24184 عملية، منها 12525 إحالة أو طلباً تم تقديمه، فيما بلغت القرارات والأحكام الصادرة عن محاكم التنفيذ في جميع أنحاء المملكة الأسبوع الماضي 7469 حكماً وقراراً، أما المحاضر في محاكم التنفيذ فبلغت 4190 محضراً.

"المدينة": اتفاق لنشر ثقافة البيئة الصحية المتكاملة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25154129

المدينة المنورة - «الحياة»
رعى أمير منطقة المدينة المنورة فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين جامعة طيبة وبرنامج المدن الصحية بالمدينة المنورة لتطبيق المعايير المعتمدة من منظمة الصحة العالمية للمدن الصحية. ويهدف الاتفاق الذي وقعه مدير جامعة طيبة الدكتور عبدالعزيز السراني ومنسق برنامج المدن الصحية بالمدينة المنورة أحمد حماد، إلى نشر ثقافة البيئة الصحية المتكاملة والتثقيف الصحي وخدمة المجتمع وإشراك جميع القطاعات في العمل المتكامل لخدمة المدينة المنورة وفق قواعد وأنظمة منظمة الصحة العالمية لإيجاد مجتمع يتمتع بروابط وعلاقات صحية تنعكس على حياته وممارساته اليومية ليبقى بأفضل صحة. وأكد أمير المنطقة أهمية أن يرى الجميع نتائج هذا الاتفاق ويلمسها بوضوح وأن ينعكس أثرها على المجالات الصحية بالمنطقة لتكون بذلك نموذجاً عالمياً يحتذى في مجال الخدمات الطبية، منوهاً بما تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز من دعم للحفاظ على صحة المواطن التي تعتبر في مقدم اهتمامات الدولة. فيما أوضح السراني أن الاتفاق هو أحد أهم ركائز العمل المنظم والمبني على أسس علمية، مبيناً أن الهدف من وراء مثل هذه الاتفاقات هو التكامل بين جميع المؤسسات الاجتماعية والحكومية والأهلية تلبية لمطالب التنمية في المنطقة للوصول إلى مجتمع صحيح سليم وبيئة صحية متكاملة. وأوضح منسق برنامج المدن الصحية عبيد حماد، أن هدف البرنامج الاعتراف الدولي من منظمة الصحة العالمية بأن تكون المدينة المنورة أول مدينة صحية يعترف بها على مستوى المملكة من المنظمة، آملاً أن يرى المجتمع في المستقبل القريب أثر هذا الاتفاق واقعاً معاشاً، وأن تحذو مؤسسات وإدارات حكومية أخرى حذو جامعة طيبة في تقديم الدعم والمشاركة مع جهات خدمية أخرى لخدمة وتنمية المجتمع للوصول إلى بيئة صحية متكاملة. وشكر كلٌّ من مدير جامعة طيبة ومنسق برنامج المدن الصحية أمير منطقة المدينة المنورة على دعمه اللا محدود ومتابعته الحثيثة للبرنامج. يذكر أن برنامج المدن الصحية هو أحد البرامج الوقائية التي تُطبق لتعزيز الصحة ويقوم على مبدأ تحسين الصحة الذي يتحقق إذا ما تم تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الصحة، ذلك لأن صحة المرء نتيجة للظروف السائدة في المنزل وفي المدرسة أو في مكان العمل مثلما هي نتيجة لمستوى الجودة في المرافق الصحية.

وزير التعليم: تشكيل لجنة عليا لقضايا الفساد العام يوطد لمرحلة قادمة قوامها الحزم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635400

متابعة - الرياض الإلكتروني
رفع وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى وزير التعليم، شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده الله - بعد صدور أمره الكريم بتشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز

ولي العهد - حفظه الله - تقوم بحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام ، وبالتحقيق وإصدار أوامر القبض والمنع من السفر ، واتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام.
وأضاف العيسى أن هذا الأمر الكريم يأتي استمراراً للنهج المبارك الذي وضعه الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل - رحمه الله -وسار عليه أبناؤه ملوك المملكة العربية السعودية وأولياء العهود الذين أدوا دورهم رحمهم الله - بتوفيق الله - في حفظ هذا الوطن ومكتسباته لتعود على الوطن وأبنائه في سبيل التنمية وبناء الإنسان السعودي وتهيئة البيئة السليمة للوطن وأجياله المتعاقبة.
وفِي ذات السياق، أشار وزير التعليم إلى أن الأمر الملكي الكريم بتشكيل هذه اللجنة وعلى هذا المستوى الرفيع توطد لمرحلة قادمة قوامها الحزم ضد من يحاول المساس بمقدرات الوطن وحقوق المواطن، وتصون - بإذن الله - الإنفاق السخي من الدولة حفظها الله على مشاريع التنمية المختلفة لتكون في الوقت والمكان المناسبين وبأعلى معايير الضبط والجودة.
وأبان د.أحمد العيسى أن دور وزارة التعليم في مواكبة هذه المرحلة هو ترسيخ مفاهيم المواطنة الحقة ورفع مستوى الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب والطالبات والإسهام من خلال بناء منظومة من البرامج التي تستهدف الناشئة للدراية بأهمية العناية بحق الوطن ومسؤولية المواطن أياً كان موقعه، وهو الدور الذي يضطلع به المعلمون والمعلمات وأعضاء هيئة التدريس في مدارس التعليم العام والجامعات.
واختتم معالي وزير التعليم تصريحه بالدعاء أن يحفظ الله خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وأن يديم على الوطن نعمة الأمن والإيمان.

.

مقصلة الحزم تهوي على الرؤوس وتكشف تجاوزات٤٠ متهماً بينهم أمراء ووزراء ونواب

ليلة تاريخية تقصف جباه الفاسدين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547109

محمد الزهراني - جدة
اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بأكثر من 500 ألف تغريدة للساعات الأولى مساء أمس، بعبارات التأييد ولهجت الألسن بالدعاء لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ولسمو ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان بعد صدور الأمر الملكي الذي صدر البارحة والذي يقضي بتشكيل لجنة عليا برئاسة سمو ولي العهد وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتداول أنباء عن القبض على أكثر من ٤٠ من الشخصيات الاعتبارية بينهم أمراء ووزراء ورجال أعمال كبار متهمون بالفساد.
واستعاد المغردون وتناقلوا عبر تطبيقات السناب والواتس وتويتر مقطع فيديو لمقولة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان التي قالها خلال لقائه التلفزيوني مع داود الشريان حينما قال: «إنه لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، سواء كان أميرًا أو وزيرًا.. مَنْ تتوافر عليه الأدلة الكافية سيُحاسَب». وأنشأ المغردون أكثر من هاشتاج ووسم لتبادل المعلومات والتغريدات حول الأسماء التي قيل إنها ستخضع للتحقيق وفتح ملفات الفساد في أكثر من وزارة وملفات غسيل الأموال. وتناقلت المواقع بالرموز أسماء أمراء ووزراء سابقين ورجال أعمال ومسؤولين وقادة سابقين في القوات الجوية والبحرية يشتبه في تورطهم بقضايا فساد وصفقات سلاح وتلاعب في المال العام.
تطلعات الشعب والقيادة

وأجمع المغردون والمحللون والمهتمون بالشأن العام خلال نقاشاتهم ومداخلاتهم التلفازية والإذاعية على أن تشكيل لجنة مستقلة لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد هو عزم من القيادة الحكيمة على اجتثاث الفساد والمضي قدمًا لحفظ المال العام من الضياع بما يعود بالنفع على الوطن والمواطنين ومحاسبة حازمة لكل متورط مهما كانت مكانته ومنصبة، وقالوا إن هذه اللجنة جاءت لتحقق تطلعات الشعب والقيادة لمحاربة الفساد واجتثات جذورة وتقليم رؤسه لتعمل هذه جنبًا إلى جنب مع الجهات المختصة بمراقبة المال العام وأداء الوزراء والمسؤولين.

مفاجآت

وقد حفلت قائمة الأسماء المتداولة بمفاجآت عدة كونها تضمَّنت أسماء كان يعتقد البعض أنها فوق مستوى المحاسبة الأمر الذي أثلج صدور المتابعين من المواطنين بمختلف شرائحهم ومستوياتهم الاجتماعية والوظيفية.

كما فتح الأمر الكريم الأمل في نفوس الشباب والباحثين عن العمل للقضاء على العوائق البيروقراطية وشبه الفساد التي كانت تعرقل برامج التوطين وتوليد الوظائف والتساهل مع القطاع الخاص مقابل التضييق على الخريجين والخريجات الباحثين عن العمل.

سيول جدة تعود للساحة

واعتبر البعض أن فتح ملفات بعض الصفقات والتلاعب في المشتروات العسكرية والصرف من المال العام بطريقة غير مشروعة والرشاوى والمشروعات الاستثمارية والمدن الاقتصادية وجزر البندقية وسيول جدة وحمى الضنك وكورونا وغيرها من الملفات المفتوحة التي كاد المجتمع أن ينساها بل نسي البعض منها لمضي عشرات السنين ماهو ألا تأكيد على أن الحساب والعقاب سيطال كل متورط مهما كانت جريمته بغض النظر عن زمان ارتكابها وشخصية الفاعل والمشاركين معه.

10 أمراء

فالمعلومات المتداولة تشير إلى إيقاف الأمير «ت. ن» بتهمة توقيع صفقات سلاح غير نظامية، إضافة إلى إيقاف الأمير «و. ط» في قضايا غسيل للأموال، وإيقاف الأمير «م.ع» بتهم اختلاسات وصفقات وهمية وترسية عقود على شركات تابعة له، إضافة إلى صفقات سلاح في وزارته، وإيقاف رجل الأعمال (و. ب) مستثمر في مجال الإعلام بعدة تهم تتعلق بالفساد، وإيقاف وزير الاقتصاد والتخطيط السابق بتهم الفساد وقبول الرشاوى ومخالفات في سيول جدة، مع رجل الأعمال ص ك. وابنيه كما تم إيقاف (خ، ت) مسؤول سابق بالديوان الملكي متهم الفساد وأخذ الرشاوى وأمير سابق لأحد المناطق متورط في قضية فساد بمشروع القطار وكذلك محافظ سابق لهيئة الاستثمار قيل إنه ضالع في قضايا فساد من ضمنها مشروعات المدن الاقتصادية والاستثمار الأجنبي ووزير مالية سابق ومقاولين بشبهة فساد في مشروعات الحرمين.

أكثر من 40 متهماً

ورجحت المصادر وصول العدد إلى أكثر من ٤٠ متهمًا بينهم ١٠ أمراء ووزراء ونواب ومسؤولين سابقين ومديرا شركة الاتصالات والخطوط السعودية السابقان

ورئيس المراسم الملكية السابق، كما ترددت أنباء عن استدعاء أسماء جديدة ستكشف عنها التحقيقات مع المقبوض عليهم في وقت لاحق حيث سيجرف بلدوزر العدالة كل رموز الفساد وسيجعلهم عبرة لغيرهم. وسيساهم هذا القرار في إرساء ركائز التنمية وتحقيق الرؤية ووضع الجميع تحت مجهر العدالة.

«العمل»: 42.8 ٪ من المنشآت غير ملتزمة بتأنيث المحال

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547083

المدينة - جدة

كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن أن 42.8 من المنشآت غير ملتزمة بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها في مرحلتها الثالثة، وذلك بناء على تنفيذها 4910 زيارة تفتيشية على المجمعات والمحال التجارية في مختلف مناطق المملكة، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية للتحقق من التزام منشآت القطاع الخاص بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها في مرحلتها الثالثة.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أن الجولات التفتيشية كشفت عن التزام 2810 منشآت بنسبة 57.2 في المائة، في حين بلغ عدد المنشآت غير الملتزمة 2100 منشأة بنسبة 42.8 في المائة، مشيرًا إلى أن هذه الجولات جاءت خلال الأسبوع الأول من انطلاق المرحلة الثالثة من توطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية.

وبيّن أبا الخيل أن الحملات التفتيشية أسفرت عن ضبط 1441 مخالفة شملت قراري التوطين والتأنيث، وأخرى تتعلق بسوق العمل، مبينا أن منطقة مكة المكرمة سجلت أعلى عدد للمخالفات بـ 608 مخالفات؛ إذ كان لها النصيب الأكبر من عدد الزيارات بـ1205 زيارات.

من جهة أخرى؛ دعا أبا الخيل عملاء الوزارة إلى التواصل معها عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق «معًا للرصد» على الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات تطبيق القرار.

يُذكر أن المرحلة الثالثة من توطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية انطلقت في الأول من شهر صفر من العام الحالي لتشمل أنشطة بيع العطورات النسائية، والأحذية والحقائب والجوارب النسائية والملابس النسائية الجاهزة والأكشاك التي تبيع المستلزمات النسائية.

وأقسام المحلات التي تبيع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى (متعددة الأقسام)، والأقمشة النسائية، كما تضمنت المرحلة الثالثة المحلات الصغيرة القائمة بذاتها، التي تبيع فساتين العرائس.

الشورى: 7 آلاف وظيفة تعليمية شاغرة دون مبررات

نسبة المدارس "المستأجرة" في مناطق "صفر" وأخرى 40٪

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547078

جابر المالكي

طالبت اللجنة التعليمية في مجلس الشورى وزارة التعليم بالكشف عن المبالغ والإيرادات الذاتية للجامعات، وشددت على أنها مطلوب مهم لتقديم معلومات كاملة ضمن تقرير الوزارة.

وأكدت اللحنة في تقرير- اطلعت عليه «المدينة»- أن الوزارة لم تذكر إطلاقًا في تقريرها الذي رفع إلى الشورى مصدر المبالغ، التي ذكرتها، هل هو من أوقاف أم برامج أم استشارات، وأيضًا لم يتم ذكر الإيرادات الخاصة ببرامج التعليم عن بعد ومصاريفها، إضافة إلى ذلك فإن الأرقام المذكورة في التقرير غير صحيحية.

وقالت اللجنة إن التقرير ذكر أن لدى الوزارة عددا من الوظائف التعليمية الشاغرة بلغت(6836) وظيفة ولم يوضح سبب عدم إشغالها، كما لا يوجد توازن بين تعيين المعيدين وأعداد أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين، مما يوحي بعدم وجود خطوة واضحة لزيادة نسبة السعوديين في الجامعات بالمملكة.

وأبان تقرير اللجنة أن نسبة المباني المدرسية المستأجرة بين المناطق تراوحت من صفر إلى 40% دون توضيح لأسباب هذا التفاوت الكبير ففي بعض المناطق يلاحظ أن نسبة المباني المستأجرة أعلى من متوسط النسبة العامة، التي ذكرتها الوزارة وهي 18% ولم تذكر «التعليم» أسباب ذلك، وقد بلغت المدارس المستأجرة في بعض المناطق نسبة عالية، ومثال على ذلك القصيم، حيث بلغت النسبة 40% وجدة 33% ووادي الدواسر 29% وتبوك 29%، كما لم يشر التقرير للمدارس، التي تستخدم نفس المبنى صباحا ومساء، التي تشترك في ذات المبنى الحكومي أثناء الفترة والصباحية حيث

يخصص دور لكل مدرسة، كما أن اعتماد معيار موحد لدمج المدارس- التي يقل طلابها عن 100 طالب - لا يمكن تطبيقه في أغلب المدارس.

أبرز ما تضمنه تقرير لجنة التعليم

ضرورة الكشف عن الإيرادات الذاتية للجامعات

توضيح إيرادات ومصروفات برامج التعليم عن بعد

عدم التوازن بين تعيين المعيدين والأكاديميين الوافدين

تفاوت نسبة المباني المدرسية المستأجرة من صفر إلى 40%

العمل: توظيف 80٪ من الأيتام بحلول 2020

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547077

داوود الكثيري - جدة

كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن خطة لتوظيف 80% من الأيتام في القطاع الخاص، بحلول عام 2020، وذلك في إطار هدفها لتحويل شريحة مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين.

وبحسب التقرير السنوي للوزارة لعام 1437 – 1438 هـ، الذي اطلعت (المدينة) على نسخة منه فإن برنامج التحول الوطني ينسجم مع استراتيجيات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال 5 تحديات رئيسة، ومن بينها تمكين فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج المجتمعي، وتوجيه الجهود لتأمين السكن الملائم لمستفيدي الضمان الأشد حاجة للسكن، وبين التقرير استهداف الوزارة نسبة 33% من إجمالي المستفيدين بحلول عام 2020، منوها بأن النسبة الفعلية الحالية للذين ليس لديهم سكن تصل إلى 40% .

كما أشار الهدف الاستراتيجي للوزارة المرتبط بذات التحدي (تمكين فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج المجتمعي)، إلى التوجه نحو تقليص الاعتماد على الرعاية الإيوائية للمستفيدين، إلى الرعاية اللا إيوائية، وذلك بنسبة 35% بحلول عام 2020، مقارنة بما هي عليه حاليًا وهي 5% فقط.

وتنتظر الوزارة إقرار نظام العقوبات البديلة، الذي لا يزال قيد الدراسة في هيئة الخبراء، حيث سيسهم في خفض نسبة حالات عودة الجانحين إلى دور الأحداث، وتقليص أعداد النزلاء في تلك الدور، التي تعاني من كثرة نزلائها في بعض المناطق.

وبيّن التقرير توجه الوزارة إلى تقليص أعداد المستغنين عن المعاش الضماني (المستفيدين القادرين على العمل وفي سن العمل)، بنسبة تصل إلى 1.5%، حيث سيتم العمل على وضع إستراتيجية تمكّن المستفيدين بالاستغناء عن المعاش الضماني بتوفير فرص عمل مناسبة لهم.

شمول المهجورات في الضمان بـ"إقرار عصبة" وصك محكمة

المصدر: جريدة المدينة السبت 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/546972

أمين رزق
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية شمول المهجورات في الضمان الاجتماعي بموجب صك من المحكمة عن طريق إقرار العصبة الذي يقدمه أشقاء المهجورة، وذلك بعد عمل دراسة حالة بوجود شهود عن طريق مكتب الضمان الاجتماعي. ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من أحقية المهجورات للضمان، بعد كشف حالات تلاعب في بعض الأسر للحصول على الاستحقاق دون وجه حق. وأكدت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني على دعم فواتير الكهرباء فقط، وليس المياه والإيجارات، مشددة على أن الإعانة المالية للمعاقين لا تشمل مرضى السكر. ويقدم دعم الكهرباء للأسر الأشد احتياجا في الضمان، وكلما انخفض الاستهلاك زاد الدعم الذي يصل لأكثر من 70 ريالا للفرد في الشهر. ودعت الراغبين في تعديل بيانات التأشيرات إلى إلغائها وتقديم الطلب من جديد، مشيرة إلى إمكانية إضافة إي عمالة إلى المنشأة بشرط ألا يؤثر ذلك على النطاق. وأوضحت أنه لا يمكن نقل خدمة أي عامل لديه بلاغ تغيب عن العمل، مشيرة إلى أن صاحب العمل يمكنه إلغاء البلاغ إلكترونيا خلال 20 يوما فقط.

معلمة ثانوي تعتدي على طالبة وتهددها بعدم الاقتراب من ابنتها بالطائف

المصدر: جريدة سبق الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/xph3ZH

فهد العتيبي - الطائف
تسلمت الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف شكوى عن تعرُض طالبة بالمرحلة الثانوية لإصابة في يدها، مُدعيةً اعتداء مُعلمة لا تدرسها، داخل إحدى المدارس التابعة لها، تحتفظ "سبق" باسمها، تمثلت بالتواء في الرسغ الأيمن، ومُنحت بموجبه مدة شفاء قُدرت طبيًا بأسبوع ما لم تحدث مُضاعفات، فيما أحالت الإدارة الشكوى لمدير قضايا المعلمين.
وقال المتحدث الرسمي لتعليم الطائف عواض الخديدي لـ"سبق": "تم استقبال شكوى ولي أمر الطالبة، ولا تزال تحت الإجراء للتحقق من صحتها، ومن ثم استكمال الإجراءات المتبعة حيالها ".
وفي التفاصيل التي يرويها لـ"سبق" والد الطالبة رجُل أمن مُرابط، ووفقًا للشكوى المُسلمة لإدارة التعليم، فإنَ مُشاجرة اشترك فيها بعض الطالبات داخل إحدى المدارس الثانوية بالطائف، ومن بينهم ابنته التي تدرس بالصف الأول ثانوي، لحين أن تم إنهاء تلك المشاجرة من قِبل المعلمات وإحالتهن لإدارة المدرسة، إلا أنَ إحدى المعلمات وكانت ابنتها من ضمن المُشتركات في المشاجرة، فإنها أمسكت الطالبة المُشتكية من يدها ولفتها بعد الضغط عليها وهددتها بعدم الاقتراب من ابنتها، لحين أن عادت الطالبة إلى المنزل تشتكي من يدها، وأبلغت والدتها بما حدث، وتم نقلها لأحد المستشفيات العسكرية، حيث خضعت للكشف الطبي، بحضور مندوب عن الشرطة وسجل إفادتها رسميًا وفقًا للنظام.

وقد صدر بحق الطالبة المُعتدى عليها من قِبل المعلمة تقريرًا طبيًا، حصلت "سبق" على نسخة منه، أكد أن الطالبة تُعاني بسبب آلام بالرسغ الأيمن ناتج من التواء في الرسغ الأيمن، وعليه مُنحت مدة شفاء "أسبوع" من تاريخه ما لم تحدث مضاعفات.
وطالبَ ولي أمر الطالبة اتخاذ الإجراء النظامي حيال المُعلمة، والاهتمام بشكواه المُقدمة والعمل عليها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

22ألف دعوى قضائية لإنهاء نزاعات وقفية في3 سنوات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278396.html

فصلت المحاكم السعودية في نحو 22482 دعوى حقوقية لإنهاءات وقفية وقع عليها نزاعات وخلافات خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث شكلت العقارات التجارية الموقوفة نحو 33 في المائة من إجمالي الأوقاف المتنازع عليها.
وحسب إحصائية عدلية اطلعت "الاقتصادية"، عليها، فإن العام الهجري المنصرم، سجل انخفاضاً في عدد الدعاوى الوقفية بنسبة 6 في المائة مقارنة بالعام الذي قبله، حيث بلغ عدد الأوقاف 7196 وقفاً، مقابل 7634 وقفاً في عام 1437.
وسجل عام 1436 العدد الأكبر من إجمالي النزاعات الوقفية بـ 7652 وقفا، وبنسبة 34 في المائة من إجمالي العقارات المسجلة بدون صكوك خلال السنوات الثلاث الماضية.
واستحوذت محاكم الرياض على نحو 25 في المائة من دعاوى الأوقاف خلال السنوات الثلاث الماضية.
إلى ذلك، كشفت وزارة العدل أن إجمالي الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ خلال الأسبوع المنصرم في الفترة من 9 إلى 13 صفر، بلغت 22469 حكماً وقراراً خلال خمسة أيام عمل.
وأشارت الوزارة إلى أن إجمالي العمليات التي نفذتها محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ وكتابات العدل في المملكة بلغت خلال الأسبوع الماضي 152265 عملية، إذ استحوذت محاكم الدرجة الأولى على 48 في المائة، من العمليات، فيما بلغت نسبة عمليات التوثيق 36 في المائة، والتنفيذ 16 في المائة.
وأكدت الوزارة أن العمليات في محاكم الدرجة الأولى بلغت 72883 عملية "48 في المائة"، منها 21443 إحالة، وبلغ إجمالي الجلسات 36440 جلسة، أما الأحكام والقرارات فبلغت 15 ألف حكم وقرار.
وفيما يخص التوثيق، فقد انتهى الأسبوع بـ 55198 عملية " 36 في المائة"، منها 19611 عملية على العقار، فيما أصدرت كتابات العدل 35587 وكالة خلال خمسة أيام عمل.
وشهدت محاكم التنفيذ في المملكة 24184 عملية " 16 في المائة"، منها 12525 إحالة أو طلبا تم تقديمه، فيما بلغت القرارات والأحكام الصادرة عن محاكم التنفيذ في كافة أنحاء المملكة الأسبوع الماضي 7469 حكما وقرارا، أما المحاضر في محاكم التنفيذ فبلغت 4190 محضرا.
يشار إلى أن وزارة العدل أوضحت أن خدمة "الموثق" ستوفر 1509 مقار في مختلف أنحاء المملكة لتقديم خدمات التوثيق، منها 398 مقراً لموثقين باشروا مهامهم باستقبال طالبي خدمات التوثيق، حيث تم إجراء العمل على إدراج 352 موثقاً في البوابة الإلكترونية "توثيق" بعد منحهم التراخيص.
وقالت الوزارة "إن الخدمة هي إحدى مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني 2020، وتهدف إلى رفع كفاءة أعمال التوّثيق للأفراد والشركات من خلال إشراك القطاع الخاص، بشكل يوسع من خصخصة الخدمات العدلية، ويدعم الاقتصاد الوطني بما يتوازى وينسجم مع أهداف "رؤية المملكة 2030".
وتدرس الوزارة حالياً منح 759 متقدما جديدا للحصول على تراخيص التوثيق، معلنة أنها بصدد إطلاق برنامج تدريبي لـ 759 متقدما منهم من لا يعملون في مجال المحاماة ويرغبون في الحصول على رخصة "موثق"، إلى جانب آخرين عملوا في مهن أخرى كالتدريس، إلى جانب خريجي البكالوريوس من الباحثين عن العمل.
وأشارت إلى أن المتقدمين الجاري العمل على إطلاق برنامجهم التدريبي، سيتم منحهم التراخيص للتوثيق بعد اجتيازهم الدورات التدريبية والمقابلات الشخصية، مشيرة إلى أن خدمة "الموثق" تم إطلاقها للوصول إلى الهدف الاستراتيجي

المتمثل في تحسين أداء التوثيق العدل، لافتة إلى أن التحديات التي كان يشهدها التوثيق العدلي تتمثل في عدم توافر الخدمات خارج أوقات الدوام الحكومي، وعدم مشاركة القطاع الخاص في توفير جزء من الخدمات التوثيقية وفرص العمل، وهذا ما تحققه خدمة الموثقين التي تم إطلاقها.

تشكيل لجنة برئاسة ولي العهد لمكافحة الفساد تحول نوعي في تاريخ المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25179951

جدة - منى المنجومي

أكد اقتصاديون سعوديون أن إنشاء لجنة عليا برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لمكافحة الفساد يعد تحولاً نوعياً في سياسات السعودية لمواجهة الفساد والقضاء عليه.

وأشاروا في حديثهم لـ«الحياة» إلى أن الفساد يضعف البيئة الاستثمارية ويحولها إلى بيئة طاردة للاستثمار، كما يعد سبباً في تراجع تصنيف السعودية في مؤشر النزاهة العالمي، لافتين إلى أن المملكة دخلت اليوم مرحلة بناء جديدة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التنموية والتحول الاقتصادي ورؤية المملكة بقدرات فائقة وبجودة عالية، ولا سيما أن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد قاعدة صلبة تبنى عليها الأوطان والحكومات.

واستبشر الاقتصاديون بالقرار الملكي، مؤكدين أنه سيسهم في تعافي البيئة الاستثمارية في السعودية، مشيرين، في الوقت ذاته، إلى أن أهداف «الرؤية» يصعب تحقيقها ما لم تقترن بجهود حكومية مكثفة لاجتثاث مظاهر الفساد، وبخاصة ما ارتبط منها بالرشوة، واستغلال المنصب، وهدر المال العام، والحد من التنافسية، وعرقلة الإجراءات التنظيمية.

وأكد الخبير الاقتصادي فضل البوعينين في حديثة لـ«الحياة» أن اللجنة العليا ستسهم من خلال صلاحياتها في تعزيز البيئة الاستثمارية وتنافسيتها، وتحسين موقع المملكة في التصنيف العالمي للنزاهة، كما أنها ستحقق كفاءة الإنفاق، ووقف الهدر، وتضخيم المشاريع، التي كانت تستنزف الموازنة العامة، إضافة إلى تعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد، نظراً إلى وجود قاعدة صلبة تبنى عليها الأوطان والحكومات.

وتابع: «أجزم بأن المملكة دخلت اليوم مرحلة بناء جديدة يمكن من خلالها تحقيق أهداف التحول الاقتصادي».

وقال: «إن قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، يعد تحولاً نوعياً لمواجهة الفساد والقضاء عليه أيّن كان مصدره، أو حجم مرتكبيه. فالفساد هو عدو التنمية الأول؛ وهو سرطان ينخر في جسد الاقتصاد، ويؤثر سلباً في الاستقرار المالي، والاستثمار، والإنتاجية، وغياب العدالة المجتمعية، ويولد حالة من انعدام الثقة، ويضعف من قدرة الحكومة على أداء وظائفها الرئيسة».

واستطرد بالقول: «كما إن الفساد يتسبب في خفض معدلات النمو، وزيادة البطالة، واتساع رقعة الفقر، ورفع تكاليف المعيشة، والإضرار بالمنافسة، إذ يسيطر الفاسدون على العقود بأنواعها من خلال الرشاوى، أو استغلال السلطة، ما يتسبب في إقصاء ذوي الجدارة وإخراجهم من السوق، فلا يقتصر الضرر على المنافسين، بل يتجاوزهم إلى مخرجات التنمية، التي ستعاني من ضعف الجودة، وعدم قدرتها على الصمود، ما يتسبب في هدر المال العام، وتأخر المجتمع».

وزاد: «إن الفساد يضعف من بيئة الاستثمار، ويحولها إلى بيئة طاردة، ويتسبب في تراجع تصنيف المملكة في مؤشر النزاهة العالمي، الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويتسبب بعض أنواع الفساد، ومنه جرائم غسل الأموال المرتبطة بالشخصيات الاعتبارية، أو المسؤولين، بقضايا دولية متشعبة، ما يهدد أمن، واستقرار الدولة، ونظامها المالي».

وأشار البوعينين إلى أن من أهداف رؤية المملكة 2030 الطموحة الحاجة إلى مخرجات لجنة مكافحة الفساد الضامنة لخلق بيئة نقية لغرس برامج التحول والبناء، فأهداف «الرؤية» يصعب تحقيقها ما لم تقترن بجهود حكومية مكثفة لاجتثاث مظاهر الفساد، وبخاصة ما ارتبط منها بالرشوة، واستغلال المنصب، وهدر المال العام، والحد من التنافسية،

وعرقلة الإجراءات التنظيمية. وأضاف: «إن عمليات مكافحة الفساد ستسهم في تحقيق كفاءة الإنفاق، وجودة المخرجات التنموية، وتحقيق أهدافها، وأحسب أننا في طور التحول الوطني، الذي لا يمكن تحقيق أهدافه إلا باتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد، ومحاسبة الفاسدين، وبما يعزز النزاهة، ويجعل منها ثقافة مجتمع، ومنهجاً لعمل القطاع الحكومي، وهو الدور الذي ستلعبه اللجنة العليا، التي يترأسها ولي العهد، والتي يعقد المواطنون الأمل عليها في اجتثاث بذور الفساد من جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومحاسبة المنتظمين فيها، وحماية المال العام، وإرجاع الفاقد منه إلى خزانة الدولة».

وعن البيئة الاستثمارية في السعودية، وتأثيرات قرار إنشاء لجنة عليا لمكافحة الفساد، أشار البوعينين إلى اعتماد تنافسية البيئة الاستثمارية على تعزيز النزاهة والشفافية المطلقة والمرجعية الرقابية والقضائية القادرة على تحقيق العدالة المطلقة، ومكافحة الفساد، ومحاسبة من تثبت عليه تهمته. وأضاف: «لذلك تجتهد المنظمات الدولية، ومنها البنك الدولي، بوضع مؤشر قياس الفساد في الدول وانعكاساتها على التنمية والبيئة الاستثمارية، إذ يؤثر التصنيف العالمي على الجاذبية الاستثمارية وتدفق رؤوس الأموال».

وواصل: «بشكل عام تعاني البيئة الاستثمارية من معوق الفساد، الذي انتشر بشكل أفقي وعمودي، حتى بات من معطلات التنمية والاستثمار، وتحويل البيئة الاستثمارية إلى بيئة طاردة، بسبب المعوقات، التي تنشأ أحياناً بغرض استغلالها في قضايا فساد». وأردف: «أجزم بأن اللجنة العليا المشكلة ستسهم بشكل مباشر في تعزيز البيئة الاستثمارية وتنافسيتها، وتحسين موقع المملكة في التصنيف العالمي للنزاهة، وبخاصة أن بداية اللجنة كانت قوية، مقارنة بحجم الأسماء الداخلة في دائرة الاتهام».

وذكر: «أعتقد أن القبض على الفاسدين، الذين يثبت القضاء تورطهم، سيحقق أهدافاً مختلفة، ومكاسب حكومية متنوعة، الأول استرداد المال العام إلى خزانة الدولة، والثاني تعزيز قيم النزاهة، من خلال تفعيل الدور الرقابي والقضائي، وتطبيق القوانين على كل فاسد، بغض النظر عن منصبه، أو قيمته الاجتماعية والمالية، والثالث توجيه إنذار عملي لجميع القطاعات الحكومية، والمسؤولين، ومن توافرت لديه أي من مسؤوليات الولاية، بأن القانون سيطبق على الجميع، وبأثر رجعي، ما يفرض عليهم الالتزام، ويوفر فلسفة ردع بالمحاكاة، وإنذار استباقي يجعل من النزاهة قاعدة لا يحيد عنها إلا هالك، والرابع تحقيق كفاءة الإنفاق، وجودة المشاريع الحكومية، التي أرى أن سبب ضعفها وتعثرها لا يمكن فصله عن شبهات الفساد، أما الخامس، وهو الأهم؛ ما تحققه اللجنة من انعكاسات إيجابية على المجتمع، ومؤشر رضا المواطنين عن الحكومة، التي بدأت في تطبيق قوانين النزاهة على أعضائها قبل الآخرين». في المقابل، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور أحمد الجبير في حديثه لـ«الحياة» أن هذه القرارات تصب في ضمان حقوق الدولة المالية واستثماراتها العامة والخاصة، وحماية المال العام من السرقة والاختلاس، ما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة ودعم الإصلاحات، التي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، لمكافحة الفساد، واجتثاث جذوره، وترسيخ الصدق، والوضوح، والشفافية، والحوكمة، والمحاسبة، والعدالة.

وقال: «إن هذه القرارات الحازمة ستحافظ على البيئة الاستثمارية بالمملكة، وتعزز مستوى الثقة بتطبيق النظام في المملكة على الجميع، والاستثمار المحلي، وكذلك الاستثمار الأجنبي».

وأردف: «كما تأتي تأثيرات القرارات الملكية العظيمة من ملك الحزم والعزم الملك سلمان على مكافحة الفساد، وتحقيق بيئة استثمارية عظيمة في المملكة، وتكريس دولة القانون، وفق المعايير الدولية، والاستثمارية، وتفعيل أنظمة مكافحة الفساد».

وأضاف: «ويأتي ذلك وفق أطر قانونية ونظامية تقوم بها الدولة، ترتكز على العدالة والمساواة للجميع، وحماية حقوق واستثمارات الأفراد، والجهات العامة والخاصة، بخصوص المال العام، والذي سيعزز ثقة المتعاملين ببيئة الأعمال التجارية والاستثمارية بالمملكة، وبخاصة الاستثمار الأجنبي، ويحقق العدل والمساواة لجميع المستثمرين، ويُسهم في تطوير أنظمة الاستثمار المحلي والأجنبي وفق أفضل الممارسات الإقليمية والدولية، والمملكة بهذه القرارات تدخل عهداً جديداً من الصدق والشفافية والوضوح والمحاسبة والحوكمة والالتزام أمام المواطنين والمجتمع الدولي بمحاربة الفساد سياسياً وأمنياً واقتصادياً».

مؤكداً أن الدولة لن تسامح أي أحد قام بارتكاب مخالفات للأنظمة أو لمعايير الأعمال الاستثمارية والتجارية المحلية، أو العالمية، وزاد: «لن تمنح أي امتيازات، أو استثناءات لأي من المستثمرين، بل ستسعى إلى توفير مناخ استثماري واضح، ونظامي، وقانوني، وعادل، وشفاف، يقوم على الجدارة والاستحقاق، بعيداً عن المحسوبية، والصداقة، وذلك من أجل توفير بيئة صالحة، وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، الذي سيسهم في تعجيل برامج التحول الاقتصادي الوطني،

وتحقيق الرؤية السعودية 2030، التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بكل اقتدار، وعلى الفاسدين أن يخافوا صولة الأسد».
واستطرد: «كما أن هذه الإجراءات والأنظمة والقرارات تأتي في سياق حرص الملك سلمان على سن الأنظمة والقوانين والإجراءات من أجل تعزيز الشفافية والإفصاح وبسط العدالة على الجميع في تعاملات الدولة من القطاع العام، والقطاع الخاص، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة».

المملكة تتجه إلى استكمال منظومة تشريعات مكافحة الفساد بـ٠أنظمة جديدة“

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25179957

الدمام - منيرة الهديب
في إطار حماية النزاهة ومكافحة الفساد، سنت المملكة منذ سنوات عدداً من التشريعات القانونية والأنظمة، لمحاربة جرائم الفساد، وكف يد المفسدين، إذ اعتمدت الحكومة السعودية أكثر من 30 تشريعاً عدلياً وقانونياً، لعبت دوراً مهماً في مكافحة الفساد، في الوقت الذي تعمل فيه المملكة على استكمال منظومة التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد، بتطوير الأنظمة واستحداث أنظمة جديدة، بما يواكب المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية في هذا الشأن.
في حين تعيش المملكة حالياً لحظات «مفصلية» في تاريخ حربها على الإرهاب، وذلك بإقرار لجنة عليا لمكافحة الفساد، بقياد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، التي باشرت أعمالها التحقيقية والتنفيذية فور إعلان تشكيلها، هذا ما أكده المستشار القانوني القاضي السابق الدكتور ياسر البلوي، الذي قال لـ«الحياة»: «لا أشك في أن المملكة في تطوير دائم لآليات وإجراءات وتشريعات مكافحة الفساد منذ اليوم الأول لتأسيس هذا الكيان العظيم، وها نحن أمام لحظة مفصلية في تاريخ مكافحة الفساد، وذلك بإقرار لجنة عليا، برئاسة ولي العهد، وعضوية عدد من الجهات الرقابية».
وأضاف: «توحي هذه اللجنة، التي تم تعميد عضويتها ورئاستها بأمر ملكي، بجسامة المسؤوليات وخطورتها، والتي تحتاج إلى لجنة فوق العادة تمارس صلاحيات على درجة كبيرة من الأهمية، وتمس شخصيات رفيعة ووزراء، ما يقتضي الحصول على تفويض من الملك أو رئيس مجلس الوزراء، لمحاكمتهم وفق أنظمة خاصة». وتابع: «حماية النزاهة ومكافحة الفساد من صميم تعاليم الشريعة الإسلامية، والمملكة بادرت بوضع تدابير وطنية تكفل تحصين المجتمع ضد الفساد، والكشف عن مرتكبيه ومحاسبتهم، وتعزيز التعاون مع غيرها من الدول في سبيل مكافحته، كما تعد من أوائل الدول التي بادرت إلى مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها، ففي عام 1961 أصدرت المملكة نظام «محاكمة الوزراء» بموجب المرسوم الملكي رقم 88، وتبع هذا النظام إقرار منظومة من التشريعات، كنظام مكافحة التزوير في عام 1961، ونظام تأديب الموظفين في عام 1971، ونظام مكافحة الرشوة في عام 1992، والتي تهدف في مجموعها إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد».
وأضاف: «وفي إطار مواصلة الدولة جهودها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، أقر مجلس الوزراء في عام 2004 الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي أكدت مبدأ مساءلة كل مسؤول، مهما كان موقعه ومركزه، عن المخالفات وأوجه القصور، وهدفت إلى مكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، كما أن جهود النزاهة اصطدمت بكثير من الصعاب، ما اقتضى أن تشكل لها هذه اللجنة الرفيعة ويتولى رئاستها ولي العهد الشخصية الحازمة المعروف بقراراته الفعالة».
وأكد أن المملكة أمام حقبة بناء جديد، وهذه الجهود بالتأكيد ستتبعها جهود تتبع هذه الأموال المهربة إلى الخارج، والتي تحتاج إلى تشكيل فريق قانوني قضائي يتولى ملاحقة هذه الأموال واستعادتها وإعادتها إلى الخزانة العامة للدولة، وكذلك ملاحقة الشخصيات المتهمة بالفساد، واستعادتهم، وهذه القضايا المرتبطة بالمال العام تعد من قضايا الأمن الوطني، والتي تعرض الكيان للخطر في أهم موارده، والتي لا تسقط بالتقادم.

وزاد: «بعد 52 سنة من صدور نظام محاكمة الوزراء، أعتقد أن الوقت بات مناسباً لإلغاء امتياز محاكمة هذه الفئة، وضمها إلى اختصاص سلطة القضاء الجزائي العام. ولتتوافق مع تحديثات الأنظمة القضائية والأنظمة الجزائية الحديثة، لتتوافق مع النظرية العالمية في ضم جميع الاختصاصات والمحاكمات لسلطة قضائية موحدة، وليشعر الجميع بأنهم تحت سلطة القضاء ولا امتياز لأحد عن المحاسبة».

وكانت المملكة العربية السعودية سنت عدداً من التشريعات التي لعبت دوراً مهماً في محاربة الفساد فيها، كان أبرزها النظام الأساسي للحكم 1993، ونظام مجلس الوزراء 1993، ونظام مجلس الشورى 1991، ونظام القضاء 2007، ونظام ديوان المظالم 2007، ونظام مكافحة غسل الأموال 2003، ونظام المرافعات الشرعية 2000، ونظام الإجراءات الجزائية 2001، ونظام المحاماة 2001، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية 2007، ونظام التعاملات الإلكترونية 2007، ونظام مكافحة الغش التجاري 2008، ونظام الخدمة المدنية 1960، ونظام تأديب الموظفين 1971، ونظام قوات الأمن الداخلي 1965، والمرسوم الملكي رقم م/ 16 لعام 1962 الخاص بمساءلة الموظفين ومحاسبتهم على مصادر ثرواتهم المشكوك فيها، ونظام محاكمة الوزراء 1961، ونظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشروعاتها 1977، ونظام مكافحة الرشوة 1992، ونظام وظائف مباشرة الأموال العامة 1975، والنظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود 1977، ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية 2005، ونظام مكافحة التزوير 1961، وغيرها من الأنظمة.

الحياة
AL HAYAT

"التقاعد" تدعو الجهات الحكومية إلى سرعة إرسال بيانات المتقاعدين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25172521

الرياض - «الحياة»

حضت المؤسسة العامة للتقاعد الجهات الحكومية كافة، على سرعة إنجاز معاملات الإحالة للتقاعد لمنسوبيها ممن سيحالون للتقاعد هذا العام.

وأوضح الناطق باسم المؤسسة فهد الصالح، أنها عممت على جميع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية وطالبتها بسرعة تزويدها بالبيانات والقرارات الخاصة بانتهاء خدمات الذين سيبلغون سن الإحالة إلى التقاعد في العام الهجري 1439هـ، مفيداً بأن هذا الإجراء يأتي حرصاً من المؤسسة على تلافي انقطاع دخل الموظف بحيث ينتقل من المرتب الشهري إلى المعاش من دون انقطاع.

وأكد أن المؤسسة العامة للتقاعد تعمل على التنسيق مع الجهات الحكومية لإنجاز إعداد بيان الخدمة لمن سيحالون إلى التقاعد لبلوغهم السن النظامية قبل ستة أشهر، وإرساله إلى الجهات المختصة سواء وزارة الخدمة المدنية أو الأجهزة المعنية في القطاعات العسكرية التي تقوم بدورها بتدقيقه وإرساله للمؤسسة وفق الضوابط المحددة لذلك.

وأكد الصالح أهمية إرفاق جميع المستندات المطلوبة لصرف المستحقات منها على سبيل المثال بيان الخدمة وصورة قرار التعيين وصورة قرار إنهاء الخدمة وصورة واضحة من الهوية الوطنية ورقم الحساب المصرفي الدولي للمتقاعد والعنوان البريدي، وأرقام الاتصال، وصورة وثيقة الفصل، وصورة قرار التعيين، وقرار إنهاء الخدمة للعسكريين، وفي حال إنهاء الخدمة للعجز لأسباب صحية، يرفق أصل التقرير الطبي الصادر عن الهيئة الطبية العامة أو اللجنة العسكرية العليا المثبت للعجز بصفته قطعياً أو جزئياً، ومحضر الإصابة وتكليف المهمة إذا كانت في أثناء العمل وبسببه.

ضبط 516 مخالفة للتأنيث والتوطين ونظام العمل في مكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635647

جدة - واس

أكمل فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة , أسبوعه الثاني للتحقق من تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية بالمنطقة وتوطينها ضمن المرحلة الثالثة , من خلال تنفيذ 1074 زيارة تفتيشية على المجمعات التجارية بالمنطقة , بمشاركة الجهات الرسمية ذات العلاقة للتحقق من التزام منشآت القطاع الخاص بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها.

وأسفرت الحملات عن ضبط 516 مخالفة وتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم , وضبط 522 منشأة مخالفة لقرار التأنيث والتوطين ونظام العمل.

وتأتي هذه الحملات المكثفة بمشاركة 78 مفتشاً ومفتشة ، حيث تتصدر منطقة مكة المكرمة مناطق المملكة بـ 1205 زيارات تفتيشية و 608 مخالفات.

وزير العدل يجري 12 تعديلاً في لوائح «المرافعات الشرعية» من أجل رفع كفاءة العمل العدلي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547269

عبدالله الحمد - الرياض

A A

أقرَّ وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني عددًا من التعديلات في اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، لتسهم في تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين. وأصدر وزير العدل 12 تعديلًا في اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، وذلك من أجل رفع كفاءة العمل العدلي.

ومن أبرز تلك التعديلات أنّه في حال تعدّد أعيان الأوقاف فيكون تقديم طلب إقامة الناظر لدى المحكمة التي يقع ضمن نطاقها المكاني أكثر الأعيان فإن تساوت فيكون المنهي بالخيار وذلك لتوفير الوقت والجهد للمستفيدين.

وأقر الوزير في تعديلات اللوائح عددًا من الأحكام التي تهدف إلى تطوير وفاعلية إجراءات التصرف في عقارات الأوقاف والقصر والغيب ومنها: تحديد مدة إذن البيع بسنة كاملة من تاريخ اكتساب الإذن الصفة القطعية، ويعاد تقييم العقار بعد ذلك، وأن يكون الإذن بشراء بدل الوقف المنقول لدى المحكمة التي أذنت بالنقل أو المحكمة بلد العقار بعد تحقق المصلحة في الحالين، وأنه لغرض تحسين وسرعة إنجاز معاملات الأوقاف والقصر إضافة إلى تركيز المسؤوليات

وتوزيعها بين الدوائر العدلية بما يتفق مع طبيعة عمل كل دائرة أقرت التعديلات، أنّ تتولى كتابات العدل توثيق التصرفات بالبيع أوالشراء أو الرهن في نصيب الوقف أو القاصر أو الغائب بعد إذن المحكمة المختصة.
وراجعت التعديلات ما يتعلق بإجراءات التدافع لدى المحاكم وأوكلت الفصل في التدافع بين دوائر المحكمة الواحدة إلى رئيس المحكمة ويكون قرار رئيس المحكمة ملزمًا ونافذًا، ويأتي هذا التعديل تسهيلًا على المتقاضين بما يحقق سرعة إنجاز قضاياهم وعدم تأخيرها، ويعيد هذا التعديل الأمور إلى نصابها الصحيح باعتبار أن الاختصاص النوعي يثبت للمحكمة ككل والدوائر القضائية جزء من المحكمة، وأن توزيع العمل بين الدوائر هو من قبيل الإحالة والتنظيمات الداخلية للمحاكم، ولا يترتب على مخالفته اعتبار الحكم صادرًا من محكمة غير مختصة.
كما تضمَّنت التعديلات أنّه في حال دفع أيّ طرفٍ بعدم الاختصاص المكاني للمحكمة فيؤخذ ممن دفع إقرارًا بتحديد مكان إقامته وعنوانه الوطني ويرفق ذلك بملف القضية وذلك لضمان سرعة تبليغه بالموعد.
4 تعديلات على إجراءات التصرف في عقارات الأوقاف والقصر
تحديد مدة إذن البيع بسنة كاملة من تاريخ اكتساب الإذن الصفة القطعية.
يعاد تقييم العقار بعد ذلك.
أن يكون الإذن بشراء بدل الوقف المنقول لدى المحكمة التي أذنت بالنقل أو المحكمة بلد العقار بعد تحقق المصلحة في الحالين.
أنّ تتولى كتابات العدل توثيق التصرفات بالبيع أوالشراء أو الرهن في نصيب الوقف أو القاصر أو الغائب بعد إذن المحكمة المختصة.

"تعليم مكة" يحقق في شكوى ولي أمر بعد تجاوزات في رحلة مدرسية

أحد طلاب الثانوية كاد يُغرق ابنه في غياب من الإشراف المدرسي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/BrQHGK

أحمد العبدالله - مكة المكرمة 0 1340,784
يحقق مكتب التربية والتعليم بشرق مكة في شكوى ولي أمر طالب بالمرحلة المتوسطة، اتهم فيها معلمًا بالإهمال، وتركه الطلاب دون إشراف عليهم أثناء الخروج في رحلة مدرسية لاستراحة بها مسبح؛ ما كاد يتسبب في خسارته ابنه.
وتفصيلاً، قال ولي الأمر في شكواه إن ابنه أحضر ورقة من المدرسة، تدعوه للموافقة على خروج ابنه في نزهة مدرسية إلى أحد المواقع، وبعد تأخره في العودة أرسل الأب أبناءه إلى الموقع الذي يوجد فيه ابنه برفقة طلاب من المرحلتَيْن المتوسطة والثانوية.
وأردف: "وجدت ابني في حالة سيئة بعد أن قام أحد طلاب المرحلة الثانوية بإغراقه في المسبح وسط تعالي الضحكات، وتصوير ابني وهو يكاد يغرق بدون وجود معلم معهم في الاستراحة، ولولا تدخُّل أحد الطلاب، الذي أنقذ ابني من الغرق، لوقع ما لا تُحمد عقباه".
من جانبه، أوضح مدير الإعلام التربوي بتعليم مكة طلال الردادي أنه تم تشكيل لجنة من مكتب التعليم بشرق مكة المكرمة، وستحقق في شكوى ولي الأمر وملابسات الرحلة المدرسية كافة، وعلى نتائج التحقيق سيتم اتخاذ الإجراءات التربوية المناسبة لكل الأطراف.

وأضاف بأن الإدارة تشدد على جميع المدارس بتطبيق الضوابط الوزارية للرحلات المدرسية، وأخذ موافقات أولياء الأمور، وتحديد الوقت الزمني ووسائل الأمن والسلامة، واختيار مشرفين لمتابعة الطلاب خلال الرحلة، وغيرها من الشروط والضوابط التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الأثر التربوي والتعليمي للرحلات المدرسية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"هدف" يدعو السعوديات العاملات في القطاع الخاص إلى التسجيل في برنامج دعم نقل المرأة العاملة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278481.html

http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278481.html

الحياة AL HAYAT

الدحيم: صلاحيات كاملة لمكافحة الفساد في المال العام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25209195

الدمام - الحياة
منح الأمر الملكي الصادر مساء السبت بتشكيل لجنة لـ«حصر الجرائم والمخالفات في قضايا الفساد بالمال العام»، صلاحيات «مطلقة» لأعضاء اللجنة، التي يترأسها ولي العهد، والتي تتكون عضويتها من رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة. فيما تواصل اللجنة، التي بدأت مهماتها فور إعلان تشكيلها، أعمالها التحقيقية، والتنفيذية في الكشف، والمحاسبة في قضايا وجرائم الفساد، وذلك وفق صلاحيات مطلقة.
وأوكل الأمر السامي إلى أعضاء اللجنة مهمات حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، ومهمات التحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول، ومنع نقلها أو تحويلها من الأشخاص والكيانات، واتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام. فيما أكد القاضي، عضو مجلس الشورى السابق محمد الدحيم توازن اللجنة العليا لمكافحة الفساد بين المهمات والكفاءات، مشيراً إلى استمرار عمل اللجنة في الكشف والضبط عن جرائم الفساد في المملكة، وذلك وفق صلاحيات «مطلقة في هذا الخصوص» في التحري والكشف والضبط، وأوضح الدحيم في تصريح إلى «الحياة» أن صدور الأمر الملكي بتشكيل لجنة عليا لمكافحة ومحاربة الفساد، في غاية الوضوح والحقيقة، إذ تم تشكيل اللجنة برئاسة ولي العهد، وعضوية جهات قضائية، وتحقيقية متمثلة بالنيابة العامة باعتبار النائب العام رئيس قضاة التحقيق، وجهات أمنية برئاسة أمن الدولة، كما تباشر جهات التحقيق والمراقبة، كهيئة الرقابة، وهيئة مكافحة الفساد عملها التحقيقي والاثباتي، مشيراً إلى أن هذه اللجنة بهذا المقام الأعلى بدأت في مباشرة كل ما له علاقة بالفساد العام. وأضاف الدحيم: «اللجنة العليا لمكافحة الفساد أعطاها

الأمر الملكي صلاحية التحري، والضبط، والتحقيق وتوجيه الاتهام، واستكمال إجراءات المحاكمة لدى المحاكم المختصة»، لافتاً إلى أنه في عُرف اللجان أنها أثناء سيرها في مهماتها تكتشف نقاط قوة يمكن أن تضاف إلى صلاحياتها لتمكنها من فاعلية الأداء.

وأشار الدحيم إلى توازن اللجنة من حيث الكفاءات والمهمات، كما أن الأمر الملكي أوضح المواضيع والآلية، التي تعمل عليها اللجنة، كما حدد أيضاً مرجعيتها للملك برفع التقارير، وما تتوصل إليه من وقائع، وأشكال، وإجراءات، وتوجيه بالإيقاف، أو المنع، أو تجميد حسابات، أو اتهام ومحاكمة.

وأكد الدحيم أن وجود هذا اللجنة ليس «استثنائياً» لمواجهة وكشف حدث، أو قضية معينة خلال فترة زمنية معينة، إذ إن أعمال اللجنة مستمرة في الكشف عن كل قضايا الفساد العام، ومحاكمة كل من تورط بإثبات الأدلة في قضايا وجرائم الفساد.

وتابع: «بعض قضايا الفساد أصبحت في وقت سابق معلقة إلا أن اللجنة، التي يترأسها ولي العهد، ستتعامل «بحزم» مع كل القضايا حتى انتهاء قضايا الفساد التي تعطل التنمية في المملكة».

وأشار إلى انعكاس عمل هذه اللجنة على الدولة والمواطنين والمستثمرين، إضافة إلى أهميتها في تحقيق المصلحة العامة، مؤكداً أهمية هذه اللجنة، التي تعمل على الضبط، والتحقيق، وإيقاف المفسدين لتحقيق سيادة الدولة ومشاريعها ورؤيتها، التي انطلقت، وكانت فاعلة منذ بدايتها، كما تضمن اللجنة حقيقة المشاريع العملاقة القادمة، التي أطلقتها المملكة أخيراً.

الحياة AL HAYAT

• تعليم جازان" يودع أكثر من15 مليون ريال في حسابات الطلاب والطالبات .. غداً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25208860

تُودع الإدارة العامة للتعليم في منطقة جازان غداً (الثلثاء)، أكثر من 15 مليون ريال في حسابات أولياء أمور طلاب وطالبات مدارس تعليم جازان.

وأوضح المدير العام للتعليم في المنطقة عيسى الحكمي، أن الإدارة حرصت على إنهاء الإجراءات الخاصة لإيداع المكافآت في وقت قياسي.

وأبان أن المكافآت تشمل طلاب وطالبات مدارس تحفيظ القرآن الكريم، والتربية الخاصة، وأبناء المعلمين والمعلمات المتوفين، والمدارس النائية، موضحاً أنها مستحقات 5 أشهر تبدأ من شعبان وحتى ذو الحجة للعام الدراسي الماضي.

ودعا الحكمي أولياء الأمور إلى أهمية مراجعة حساباتهم البنكية للتأكد من تحويل المبالغ.

الرياض www.Alriyadh.com

«المالية» تؤكد أن المقابل المالي على الوافدين ومرافقيهم وفق ما أُعلن عنه سابقاً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635950

متابعة - الرياض الإلكتروني
نفت وزارة المالية اليوم الاثنين ما تناقلته وسائل الإعلام من مزاعم عن توجه الحكومة إجراء تعديلات على برنامج المقابل المالي على الوافدين والمرافقين، موضحة في الوقت ذاته تصريحات الوزير محمد الجدعان التي فسرت بشكل خاطئ حول برنامج التوازن المالي.
وأوضحت الوزارة في بيانٍ لها اليوم (الاثنين) أن المقابل المالي على الوافدين ومرافقيهم وفق ما أُعلن سابقاً لم يطرأ عليه أي تعديل، مؤكدة أنها لم تعلن عن أي تأجيل، ولم تدلِ بأية تصريحات بهذا الخصوص.
وأضافت أن ما جاء في تصريحات وزير المالية محمد الجدعان خلال اليومين السابقين، إنما تتحدث عن تعديلات محتملة سيتم تطبيقها على برنامج التوازن المالي، مشيراً إلى أن تلك التعديلات سيتم الاعلان عنها قبل إعلان ميزانية 2018م.
وأشارت أن الوزير بين أن الوصول إلى التوازن الصفري بحلول العام 2020 م ليس هدفاً، إنما الوصول إلى إصلاح مالي مستدام في المدى المتوسط، منوهاً أنه بالإمكان تمديد التوازن المالي حتى العام المالي 2023م؛ للمحافظة على نسبة نمو مناسبة، مشيراً إلى أن مؤشرات الأداء للعام 2018م يتوقع أن تكون إيجابية بشكل أكبر.

الجوازات تدعو إلى سرعة تجديد هوية مقيم قبل انتهائها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635910

الرياض - فهد اللويحق
دعت المديرية العامة للجوازات جميع المقيمين بالمملكة إلى أهمية التأكد من صلاحية جواز السفر الخاص بهم ومرافقيهم وسرعة تجديد بطاقة هوية مقيم قبل انتهائها بوقت كافٍ،من خلال الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر) و (مقيم) وإتمام عملية التجديد بعد سداد الرسوم اللازمة عبر القنوات البنكية، مؤكدةً أنه عند انتهاء تاريخ صلاحية هوية مقيم لن يتمكن حاملها من الاستفادة من خدمات الجوازات المقدمة له، وسوف تطبق بحقه الغرامات المالية والعقوبات المقررة نظاماً.
وأكدت الجوازات على جميع المقيمين بضرورة حمل هوية مقيم بصفة مستمرة أثناء تنقلهم داخل المملكة، مشيرةً إلى أهمية المحافظة عليها من الفقدان وعدم رهنها أو استخدامها لغير ما خصصت له.
من جانبها، وفرَت الجوازات، بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني، خدمة الاستعلام عن تاريخ انتهاء صلاحية هوية مقيم، وذلك من خلال الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر) و (مقيم)، كما يقوم النظام الآلي بإرسال رسالة نصّية تذكيرية لجوّال المستفيد المسجّل في النظام تُفيد بضرورة تجديدها إلكترونياً قبل تاريخ الانتهاء بوقتٍ كافٍ.

«العمل»: إيقاف خدمة تعديل المهن.. والاعتراض ٠إلكتروني« من فوق الـ 60 يمكنهم العمل دون احتسابهم في نسب التوطين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547369

أمين رزق

كشفت وزارة العمل عن إيقاف خدمة تعديل المهن ضمن إجراءات تصحيح الأنشطة التي دشنتها مؤخرا لتنظيم سوق العمل. وأتاحت الوزارة إمكانية تقديم اعتراض إلكتروني على التغيير مرفقا به المستندات الداعمة له.

وكانت الوزارة منحت المنشآت التي تمارس أنشطة مخالفة عن المسجل فعليا لدى الوزارة إلى تعديل وضعها إلكترونيا خلال أربعة أسابيع انتهت أمس . وقالت الوزارة إنها ستنظم جولات تفتيشية على المخالفين، كما ستفرض غرامة قدرها 25 ألف ريال على غير الملتزمين بالقرار، تتضاعف بتعدد المستفيدين من المخالفة. وتهدف الوزارة إلى التأكد من الأوضاع في سوق العمل وضمان توفير بيئة جيدة للعاملين في إطار رؤية 2030، التي تستهدف رفع معدلات التوطين وتقليص البطالة.

وفي شأن آخر، أكدت الوزارة إيقاف إصدار التأشيرات التعويضية بعد تغيير نسبة وآلية احتساب التوطين، مشيرة إلى أن إجراءات نقل التابع مرهونة بتقديم ولي الأمر موافقة إلى مكتب العمل. وأشارت إلى أن السعوديين الذين تجاوزوا سن الستين يمكنهم العمل في القطاع الخاص دون احتسابهم في نسب التوطين، ولفتت إلى انتهاء فترة تحديث التقارير الطبية لمستفيدي الرعاية في 30 ربيع الآخر المقبل، داعية الجميع إلى ضرورة الالتزام لتجنب إيقاف الإعانة.

3336بلاغاً.. أبرزها صرف 397 مليوناً تعويضات زائدة لنزع أراضٍ «نزاهة» تلاحق اختلاسات بـ ٠نصف مليار« ريال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1587394

فارس القحطاني (الرياض@faris377)

كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أنها تتابع استرداد مبالغ مالية تقارب الـ«نصف مليار» ريال، اختلست من الأموال العامة، وأخذت من غير وجه حق خلال تنفيذ كثير من المشاريع الخدمية في عدد من المناطق. ووفق تقرير قدمته الهيئة لمجلس الشورى، فإنها تلقت خلال العام 36/ 1437 هـ -عام التقرير- 3336 بلاغا منها 2129 بلاغا تدخل ضمن اختصاص الهيئة و1116 بلاغ فساد مالي وإداري و443 بلاغ تدنٍ في مستوى تنفيذ الخدمات والمشاريع و267 بلاغ مخالفات مالية وإدارية، 180 بلاغ قصور في الأنظمة أو إجراءات العمل، إضافة إلى تلقيها 1207 بلاغات لا تدخل ضمن

اختصاص الهيئة.
وأوضحت أن إجمالي المبالغ التي تعمل الهيئة على ملاحقة عمليات استردادها تصل إلى نحو 462987501 ريال، منها 397 مليون ريال تم صرفها زيادة عن المستحق كتعويضات عن نزع ملكية الأراضي الواقعة على طريق المحول الشرقي بمحافظة الخرج بمنطقة الرياض.
65مليون ريال وفصل التقرير المبالغ الأخرى التي تصل إلى أكثر من 65 مليون ريال، منها ثلاثة ملايين تقريبا نتيجة تلاعب متنفذين وموظفين في بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة بعملية إفراغ صكوك أراضي نزعت ملكياتها لصالح وزارة النقل لمشروع الطريق الدائري بمحافظة طبرجل بمنطقة الجوف. كما تتابع استرداد 14 مليونا تقريبا مختلسة من قبل مسؤول سابق في فرع مؤسسة النقد العربي السعودي بمكة المكرمة، إضافة إلى متابعة استرداد خمسة ملايين مختلسة من قبل موظف بإحدى المديريات العامة للشؤون الصحية، وخمسة متهمين آخرين وتغريمهم بمبالغ مالية بلغت 4200000 ريال. وأوضح تقرير الهيئة سعيها لاسترداد أربعة ملايين مختلسة من قبل موظف سابق في وزارة الصحة، ومبلغ 3150000 ريال مقابل قيمة العقد الاستثماري لأحد المرافق التعليمية في مدينة الرياض بسبب تحويله إلى مشروع تجاري، وكذلك متابعة استرداد مبلغ ثلاثة ملايين مختلسة من قبل عدد من موظفي المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، واسترداد مبلغ 656300 ريال يمثل جملة رواتب شهرية صرفت لأحد الأطباء بدون وجه حق بسبب جمعه بين وظيفتين الأولى بعقد دائم مع برنامج مستشفيات القوات المسلحة بمحافظة الطائف والثانية بعقد مؤقت مع مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية بالرياض، ومتابعة استرداد مبلغ 367100 ريال مختلسة من قبل أحد مسؤولي إدارة التربية والتعليم بمحافظة الأفلاج بمنطقة الرياض بعد عملية بيع رجيع السيارات الحكومية التابعة للإدارة.
مخالفات وتجاوزات وبينت الهيئة أنها رفعت تقاريرها اللازمة لجهات الاختصاص عن مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية في إمارة منطقة الجوف، وهدر المال العام وتأخير تنفيذ مسار طريق (الفرشة، الريث، الحتو) بمنطقة عسير، والتي تشرف على تنفيذه وزارة النقل، والتجاوزات المالية والإدارية ببرنامج الاستمطار للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وتجاوزات مالية وإدارية بمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، وتقرير ميداني عن الأضرار التي حدثت لبعض مدن المملكة جراء هطول الأمطار.
مسؤول جامعة استولى على 40 مليونا بذريعة «خدمات استشارية»
من بين قضايا شبهة الفساد التي قامت «نزاهة» بإحالتها للجهات المختصة، شبهة ارتكاب جرائم استغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية والتزوير في محررات رسمية وتبديد المال العام وسوء الاستعمال الإداري والتحايل بقصد إخفاء الجريمة بعد كشفها بحق أحد المسؤولين في جامعة الملك عبدالعزيز بمحافظة جدة، وذلك بحصوله على مبلغ 40 مليون ريال لقاء خدمات استشارية لكليات العلوم الطبية لصالح وزارة التعليم.
كما رفعت «نزاهة» شبهة ارتكاب جريمتي التزوير وسوء الاستعمال الإداري بحق أحد منسوبي أمانة منطقة نجران وإدارة الطرق والنقل بمنطقة نجران وذلك بالرفع بمعاملات تعويض وهمية في إدارة الطرق والنقل بالمنطقة واستلام بعض الموظفين والمواطنين لتعويضات مالية مقابل نزع ملكية أجزاء من أراضيهم من غير وجه حق، وشبهة ارتكاب جريمة التزوير واستعمال المحرر المزور بحق أحد الأطباء بالشؤون الصحية بالمدينة المنورة بغرض تحسين وضعه من طبيب مقيم إلى طبيب نائب، وشبهة ارتكاب جريمة تزوير بيانات الحضور والانصراف بحق بعض منسوبي مستشفى الملك سعود بمحافظة جدة بمنطقة مكة المكرمة خلال تكليفهم بالعمل في موسم الحج لعام 1434هـ، ووجود عدد من المخالفات الإدارية والمالية في ترسية وتنفيذ مشروع الحفريات الصخرية التابع لأمانة منطقة الرياض خلال قيام بعض المختصين في الأمانة بصرف المستخلصات لمقاول المشروع دون تنفيذه أي عمل، ومخالفات وتجاوزات مالية في بنك التنمية الاجتماعية تتمثل في منح قروض بغير وجه حق لأقارب أحد المسؤولين بالبنك وتوظيف أحد أقاربه وصرف بدل تعيين على رغم أسبقية الصرف له، إضافة إلى تعيين عدد من أقاربه وأصدقائه على وظائف بمسميات غير موجودة في الهيكل التنظيمي.

إعطاء الحاضن الحق في تسلم الحقوق المالية للمحضون

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=320181&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي **2017-11-07 12:52 AM**

أصدر وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى المكلف الدكتور وليد الصمعاني تعميما على كافة محاكم الأحوال الشخصية يفيد بحق الحاضن الحق في تسلم كافة الحقوق المالية بالمحضون سواء كان الأب أو الأم أو أحد الأقرباء أو أي جهة حكومية، حيث يمكن أن تلك الحقوق المالية مقدمة من الأب أو عبارة عن إعانات من جهات حكومية أو أهلية .

واشترط التعميم أن يكتب القاضي في صك الحضانة حق الحاضن في تسلم حقوق المحضون .

حيث جاء ذلك بعد أن تقدم عدد من الحاضنين بالمطالبة بالسماح لهم بتسلم حقوق أبنائهم «المحضونين» سواء كانت رواتب أو مكافآت شهرية أو أي حقوق مالية من جهات حكومية أو أهلية، وذلك للحفاظ عليها وادخارها للمحضون خصوصا الذين لم يبلغوا سن الرشد .

من جهته، علق المحامي عبدالرحمن الشهري على القرار بالقول: إن إرفاق حق تسلم الحقوق المالية للمحضون في صك الحضانة يعتبر من الأمور المهمة التي تثبت للحاضن حق المحضون طيلة فترة وجوده تحت رعايته. وأضاف: في السابق كان لا بد على الحاضن أن يحضر المحضون لكي يتسلم حقوقه المالية أو أن تعطى وكالة للحاضن أو الحاضنة. وأوضح أن تضمين ذلك في الصك يعطي الأحقية للحاضن بتسلم الإعانات الشهرية التي تقدم للمحضون بما فيها الإعانات الموسمية من الجهات الحكومية والأهلية.

وفد من ذوي الاحتياجات يطمئن على الخدمات بمطار جدة الجديد

وضع كاونترات في أماكن مناسبة وتحديد منطقة قريبة للسيارات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م

https://sabq.org/J83XbR

محمد حضاض - جدة

اطلع وفد من المهتمين وممثلي جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، في جدة اليوم، على التجهيزات الحديثة التي يوفرها مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد لأفراد هذه الفئة الغالية، لينعموا برحلات آمنة ومريحة.

وكان في استقبال الوفد، مساعد مدير مطار الملك عبد العزيز الدولي عبد المحسن الشيخ وعدد من المسؤولين في إدارة المشروع، وقام الوفد بجولة في المركز الإعلامي الخاص بالمشروع الذي يحوي كافة تفاصيل المشروع والخدمات التي يقدمها للمسافرين.

وقام الوفد بزيارة ميدانية لمواقع الخدمات الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة داخل صالات المطار الجديد وتم التعرف عليها والخدمات التي تقدم لهم، واستمع الى بعض المقترحات التي قدمها قائد فريق المبادرة من ذوي الاحتياجات الخاصة

حقوق الإنسان في الصحافة

حسن الزهراني، بهدف تحقيق مطالبهم في المطار الجديد مثل وضع كاونترات في أماكن مناسبة وتحديد منطقة قريبة لسيارات هذه الفئة أمام الصالات.
من ناحيته، قال "الشيخ": مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد يعد مشروعاً تنموياً رائداً وسيساهم في تطوير الحركة الجوية في المملكة، حيث سيساهم في استيعاب النمو المتزايد في حركة الطيران في المنطقة.
وأضاف: المطار مصمّم وفقاً أعلى المعايير التي تركز على تقديم خدمات متقدمة للمسافرين باستخدام وسائل التقنية الحديثة، ونظراً لأهمية الفئة الغالية من ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد حرصت الهيئة العامة للطيران المدني على مراعاة احتياجاتهم في المطار الجديد وذلك لمساعدتهم في استخدام مرافق المطار دون عناء وتقديم كافة الاحتياجات لهم بدءًا من مواقف السيارات إلى أن يصل إلى الصالات وإنهاء إجراءات السفر، وكذلك في مرحلة القدوم من خلال توفير أفضل مرافق الخدمة المناسبة لهم.
وأردف: هناك برنامج لدى الهيئة العامة للطيران المدني يتضمن تأهيل الموظفين لخدمة هذه الفئة، إضافة إلى توفير منصات إلكترونية تساهم في إرشادهم إلى مواقع الخدمة الخاصة بهم.
وأكد "الشيخ" حرص رئيس الهيئة العامة للطيران المدني ومساعد الرئيس للمطارات على تقديم خدمات متنوعة لمساعدة المسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمتهم بالشكل المطلوب من خلال استقبالهم عبر "كاونترات "مخصصة لخدمتهم، وانهاء إجراءات سفرهم، وتوفير الكراسي المتحركة ومرافقين، وتقديم المساعدة لهم وإيصالهم إلى الطائرة عبر خدمة الرعاية الخاصة التي يتم فيها توفير خدمة ايصالهم إلى الطائرة وإنزالهم في مرحلة القدوم.
جدير بالذكر أن تصميم المرحلة الأولى من مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد أشتمل على توفير خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، شملت توفير مواقف سيارات مخصصة لهم في أقرب مواقع للصالات وعلى الرصيف الأمامي لصالات المغادرة والقدوم تشتمل على خمسة مواقف ضمن مواقف المكتب التنفيذي، خمسة مواقف في صالات الدرجة الأولى ورجال الأعمال، إضافة إلى توفير 96 موقف سيارة ضمن المواقف العامة للمسافرين وستكون في أقرب نقطة للبوابات.
وتتضمن الخدمات تأمين المناطق بلوحات إرشادية وإعلانية داخل وخارج المطار، تأمين كامل المسارات من الطريق الخارجي ومواقف السيارات إلى صالات السفر لإيضاح المصاعد ، المسارات المتحركة، وكاونترات الخدمة الخاصة، توفير مواقع امام الصالات تقوم على توفير الكراسي المتحركة، توفير "كاونتر" للخدمة السريعة.**(Fast Track)**
ويتم توفير كاونتر لإنهاء الإجراءات **(Check in Counter)** إضافة إلى أجهزة الخدمة الذاتية، تجهيز "كاونترات الجوازات" المجهزة بشكل يتلاءم مع متطلبات بكل هذه الفئة، حيث يمكنهم استخدام 11 كاونتر لخدمتهم.
وتم تأمين مداخل وغرف التفتيش الأمني في منطقة المغادرة بالعربات المتحركة تأمين شبكة من المصاعد والسلالم المتحركة في كافة الطوابق، إضافة إلى توفير دورات مياه تتناسب مع احتياجاتهم في كافة المواقع سواء في الصالات أو المرافق الخارجية للمطار.

مجلس الشؤون الاقتصادية يؤكد على الالتزام بحماية حقوق الأفراد والكيانات الاقتصادية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25245038

الرياض - الحياة
أكد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن حكومة خادم الحرمين الشريفين، ملتزمة التزاماً تاماً بحماية حقوق الأفراد والمؤسسات الخاصة والشركات الوطنية ومتعددة الجنسيات داخل وخارج المملكة، بما في ذلك القطاعات التجارية والمالية والاقتصادية المملوكة جزئياً أو كلياً لبعض المتهمين والموقوفين في قضايا الفساد العام.
جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده المجلس اليوم (الثلثاء) برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الأمير محمد بن سلمان في قصر اليمامة بالرياض.
واستعرض المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الاقتصادية والتنموية، وعلى رأسها مقتضى الأمر الملكي الكريم بتشكيل لجنة عليا لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، واستدعاء عدد من الأشخاص للاستجواب والتحقيق.
وأوضح المجلس أن تعزيز النزاهة ومنع هدر المال العام يصب في مصلحة النمو المستدام للاقتصاد الوطني، ويزيد من عدالة الفرص بين منشآت القطاع الخاص والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية، وأن تلك الإجراءات التي اتخذتها الدولة ذات أهمية في ضمان الاستقرار وحماية الفرص الاستثمارية، وتحقيق المناخ العادل لكل المستثمرين المحليين والدوليين.
وكلف رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوزراء المعنيين باتخاذ كل ما يلزم لتمكين الشركاء والإدارات التنفيذية في الشركات والمؤسسات المملوكة جزئياً أو كلياً لبعض المتهمين والموقوفين مواصلة أنشطتها الاقتصادية ومشروعاتها ومعاملاتها المالية والإدارية في ضوء أنظمتها ولوائحها الداخلية والمحافظة على حقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة.
كما نوه المجلس بأن استمرار عمل تلك الكيانات يشكل دعماً للاقتصاد الوطني، ويحافظ على جاذبية المناخ الاستثماري بالمملكة، ويسهم في خلق فرص وظيفية، بما يعزز حماية الحقوق ويضمن التنافس العادل.

بناء على طلب النائب العام

مؤسسة النقد تحجز حسابات الأشخاص المتهمين بقضايا الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1636311

الرياض - واس

بناءً على طلب النائب العام، حجزت مؤسسة النقد العربي السعودي على حسابات الأشخاص المتهمين بقضايا الفساد، وهي القضايا المنظورة حاليا لدى اللجنة العليا لمكافحة الفساد المشكلة بالأمر الملكي الكريم رقم أ / 38 والصادر في 15 / 2 / 1439هـ.

وأوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي أن الحسابات المصرفية التي حُجزت تخص الأفراد ذوي العلاقة بقضايا الفساد ولا تشمل الحسابات المصرفية للشركات التي لهم ملكية فيها.

وأشارت إلى أنه تم إبلاغ البنوك لرفع الحجز عن حسابات هذه الشركات والمؤسسات بعد إلغاء التفويضات الممنوحة للأشخاص الخاضعين للمساءلة.

وأكدت مؤسسة النقد أن الشركات والمؤسسات العاملة في المملكة تستفيد من جميع الخدمات المالية حسب المعتاد، بما في ذلك إجراء عمليات التحويلات الداخلية والخارجية دون أية قيود.

رئيس «نزاهة»: التحقيق في جرائم الفساد يؤسس لمرحلة جديدة في مكافحته

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1636198

لرياض - راشد السكران

ثمَّن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» د.خالد بن عبدالمحسن المحيسن، الأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بتشكيل لجنة عليا برئاسة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- لحصر والتحقيق في مخالفات جرائم الفساد العام.

وقال المحيسن:"إن الأمر الملكي يؤكد عزم خادم الحرمين وسمو ولي العهد على اجتثاث الفساد، وتعقب ومحاسبة الفاسدين وكل من أضر بالبلد، وغلّب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية."

وأضاف:"إننا نمر في مرحلة مهمة في مكافحة الفساد، وقد أطلقت المملكة رؤيتها للعام (2030)، جاعلة "الشفافية" و"النزاهة" و"مكافحة الفساد" من مرتكزاتها الرئيسة، ومتخذة في ذلك نهجاً دستورياً راسخاً، وأهيب بجميع العاملين في أجهزة الدولة أن يكونوا على قدر المسؤولية تجاه توجهات القيادة الرشيدة."

وأردف:"إن المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بدأت مرحلة جديدة من التطوير والتنمية المستدامة في كافة المجالات، وتحقيقاً لذلك فقد أفصح في أول كلمة له عند توليه مقاليد الحكم عن إرادة وعزم وحزم لا يلين في مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وانطلاقاً من هذه الإرادة وجه -حفظه الله- بمراجعة كافة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يؤدي إلى تفعيل اختصاصاتها والقيام بما يتطلع إليه لهذا الوطن من جعله نموذجاً يحتذى فيه بكافة المجالات."

وفي ضوء هذه التوجهات السامية من مقامه الكريم والدعم والاهتمام الذي يوليه -حفظه الله- للجهات المختصة بمكافحة الفساد، ويسنده ويعضده في ذلك سمو ولي العهد الأمين، فقد قامت الجهات المختصة بمكافحة الفساد بالعمل والتعاون على تنفيذ مسؤولياتها بما يحقق التوجهات والتطلعات لقائد هذا الوطن، وسمو ولي عهده الأمين وامتداداً لجهود القيادة حفظها الله، وما قامت به الجهات المعنية بمكافحة الفساد من مهام ونشاطات لما يقارب ثلاث سنوات مضت، جاء الأمر الملكي الكريم بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد واتخاذ الإجراءات النظامية بحق مرتكبيه، تتويجاً لذلك وتأكيداً لنهج القيادة الرشيدة على القضاء على الفساد ومحاسبة مرتكبيه وحماية المال العام وحماية مصالح الوطن والمواطنين.

مجلس الوزراء: "محاربة الفساد" تعزز التنمية وتكرس المنهج الإصلاحي

تعزيز المنظومة الرقابية ومبادئ الحوكمة والمحاسبة والعدالة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547522

واس- الرياض

واس – الرياض

ثمن مجلس الوزراء، صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بتشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، وأكد المجلس أن هذا الأمر الكريم يأتي انطلاقا من مسؤوليته تجاه الوطن والمواطن واستشعارا من مقامه الكريم لخطورة الفساد وآثاره السيئة على الدولة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيًا، كما أشار المجلس إلى أن هذا الأمر الكريم سيعزز برامج التنمية الوطنية المستدامة ويكرس المنهج الإصلاحي الذي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين في اجتثاث الفساد، ويسهم في تعزيز المنظومة الرقابية ومبادئ الحوكمة والمحاسبة والعدالة، وحماية حقوق الأفراد والشركات، بما يدفع عجلة التنمية الوطنية ويعزز الاقتصاد ويحفز الاستثمار في بيئة صحية عادلة، وكل ذلك سيصب بمشيئة الله في ضمان حقوق الدولة وحماية المال العام.

وأشاد مجلس الوزراء بصدور الأمر الملكي بإنشاء (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني) والموافقة على تنظيمها، لتكون الجهة المختصة في المملكة بالأمن السيبراني والمرجع الوطني في شؤونه.

وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها لإطلاق صاروخ بالستي من داخل الأراضي اليمنية باتجاه العاصمة الرياض، وأكد أن هذا العمل العدائي والعشوائي يثبت التورط الإيراني بدعم الجماعة الحوثية المسلّحة بقدرات نوعية.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ترأس الجلسة، التي عقدها، مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الثلاثاء، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.

نتائج استقبالات ومكالمات الملك والزعماء

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية مع الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، ورئيس وزراء اليابان شينزو آبي، والرسالة التي بعثها ـ حفظه الله ـ لفخامة الرئيس نور سلطان نزاربايف رئيس جمهورية كازاخستان، وعلى نتائج استقباله ومباحثاته - أيده الله - مع فخامة الرئيس بيترو بريشينكو رئيس جمهورية أوكرانيا، ودولة رئيس وزراء جمهورية إيطاليا باولو جنتيلوني، ودولة رئيس وزراء لبنان السابق سعد الحريري، ومعالي وزير الطاقة في روسيا الاتحادية رئيس الجانب الروسي في اللجنة السعودية الروسية المشتركة الكسندر نوفاك، وما جرى خلالها من استعراض للعلاقات الثنائية وآفاق التعاون في مختلف المجالات، إضافة إلى بحث تطورات الأحداث الإقليمية والدولية.

إدانة إطلاق صاروخ حوثي على الرياض

أوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء جدد إدانة المملكة واستنكارها لإطلاق صاروخ بالستي من داخل الأراضي اليمنية باتجاه العاصمة الرياض، وتم إطلاقه بطريقة عشوائية وعبثية لاستهداف المناطق المدنية والآهلة بالسكان من قبل المليشيا الحوثية المسلّحة. وأكد المجلس أن هذا العمل العدائي والعشوائي يثبت التورط الإيراني بدعم الجماعة الحوثية المسلّحة بقدرات نوعية في تحدٍ واضح وصريح لخرق القرار

الأممي (2216)، ويعد عدوانا صريحا يستهدف دول الجوار والأمن والسلم الدوليين في المنطقة والعالم، وتأكيد حق المملكة في الدفاع الشرعي عن أراضيها وشعبها وفق ما نصت عليه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

المملكة من أفضل 20 بلدا إصلاحيا في العالم

تطرق المجلس إلى عدد من الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، مشيرا إلى ما أعلنته مجموعة البنك الدولي في تقريرها حول ما حققته المملكة من تقدم غير مسبوق في مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الدولية للعام 2018 إثر تطبيقها العديد من الإصلاحات والإجراءات التي أسهمت في تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية وعززت من ثقة المستثمرين، وتصنيف المملكة من بين أفضل 20 بلدا إصلاحيا في العالم، والثانية من بين أفضل البلدان ذات الدخل المرتفع ودول مجموعة العشرين من حيث تنفيذ إصلاحات تحسين مناخ الأعمال.

اقتصاد المملكة مبني على أسس راسخة للنمو المستدام

بين مجلس الوزراء أن ما أعلنته وكالة « فيتش « حول قوة الاقتصاد السعودي وفاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها حكومة المملكة، وأن التصنيف الائتماني القوي للمملكة (**+A**) وبنظرة للمستقبل مستقرة، يشكل مؤشرا إضافيا يؤكد فاعلية الرؤية 2030، وبرامجها وقوة اقتصاد المملكة المبني على أسس راسخة للنمو المستدام والازدهار على المدى الطويل، والمزيد من الإنجاز والمضي قدما في بناء مستقبل أفضل لمواطني المملكة والقطاعين العام والخاص. وأشار المجلس إلى ما طرحه الاجتماع السابع لوزراء الطاقة الآسيويين في العاصمة التايلاندية بانكوك عن التحولات التي تمر بها أسواق الطاقة العالمية والمواقف التي تتخذ بهدف جعل الرؤية المشتركة التي تم التوصل إليها واقعا حيا يضمن توفر الطاقة الموثوقة الآمنة بتكاليف متاحة للجميع في القارة، وتحقيق توازن مستديم بين المبادرات البيئية والاقتصادية، مشيرا إلى تنامي الدور الذي تؤديه آسيا في السوق العالمية وما تشهده من تطور اقتصادي، والتأكيد على أن المملكة العربية السعودية ستظل دائما موردا موثوقا في مجال الطاقة وشريكا اقتصاديا فاعلا في هذه المنطقة من العالم.

دعم الأمم المتحدة لـ»الحوثي» أمر لا يمكن تبريره

أشار مجلس الوزراء إلى ما أعربت عنه المملكة من استنكار شديد لما ورد في تقرير لجنة معنية في الأمم المتحدة عن قيام المنظمة الدولية بتقديم مبلغ 14 مليون دولار إلى ما يسمى بوزارة التعليم اليمنية وهي الجهة التابعة لميليشيات الحوثي التي تقوم بزرع الآلاف من الألغام داخل اليمن وعلى الحدود السعودية، مطالبة بإعادة النظر في التقرير المقدم للجنة بما يعكس الوقائع التي تم تجاهلها وإلى التزام جميع الأجهزة الأممية بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، مؤكدة أن دعم الأمم المتحدة للميليشيات الانقلابية الحوثية هو أمر لا يمكن تبريره أو قبوله.

دانة الأعمال الإرهابية بأمريكا وأفغانستان والعراق

وأعرب المجلس عن إدانة المملكة لحادث الدهس الذي وقع في مدينة نيويورك، وللتفجير الانتحاري في العاصمة الأفغانية كابول، والهجومين الانتحاريين بوسط كركوك شمال العراق، وما نتج عنها من سقوط عدد من الضحايا والمصابين، معبرة عن عزائها ومواساتها لذوي الضحايا وللإدارة والشعب الأمريكي ولحكومتي وشعبي أفغانستان والعراق، مؤكدة موقف المملكة العربية السعودية الثابت في رفض الإرهاب بأشكاله وصوره كافة، وعلى أهمية الجهود الدولية لمواجهته والقضاء عليه.

دعم قطاع الإسكان بمنتجات سكنية وآليات تمويل

اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها العرض المقدم بخصوص دعم قطاع الإسكان بمنتجات سكنية وآليات تمويل، كما اطلع المجلس على تقارير سنوية لكل من: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، والهيئة العامة للمساحة، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، وديوان المظالم، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمؤسسة العامة للري، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علما بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

أولا: تعاون بيئي مع كازاخستان

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكازاخستاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كازاخستان للتعاون في مجال البيئة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانيا: تعاون علمي وتعليمي مع تونس

تفويض معالي وزير التعليم - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التونسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي في الجمهورية التونسية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثا: تعاون مع جامعة موسكو

الموافقة على مذكرة تعاون أكاديمي بين جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية وجامعة موسكو الحكومية في روسيا الاتحادية الموقعة في مدينة (موسكو) بتاريخ 20 / 8 / 1438هـ.

رابعا: تعاون أكاديمي مع فرنسا

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي بين جامعة الحدود الشمالية في المملكة العربية السعودية وجامعة روان في جمهورية فرنسا الموقعة في مدينة (روان) بتاريخ 27 / 9 / 1438هـ.

خامسا: تعاون ثقافي مع الأرجنتين

تفويض معالي وزير الثقافة والإعلام القائم بأعمال رئيس مجلس أمناء مكتبة الملك فهد الوطنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأرجنتيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين مكتبة الملك فهد الوطنية في المملكة العربية السعودية والمكتبة الوطنية ماريانو مورينيو في جمهورية الأرجنتين، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادسا: معالجة «عدم الإفصاح»

الموافقة على تطبيق أحكام (اللائحة الخاصة بمعالجة عدم الإفصاح عن المعلومات للأغراض الضريبية وفقا لأحكام الاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفا فيها) الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (706) وتاريخ 30 / 11 / 1438هـ على (الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية وملحق المعيار المشترك عن الإبلاغ والعناية الواجبة لمعلومات الحسابات المالية) الموافق عليهما بالمرسوم الملكي رقم (م / 125) وتاريخ 1 / 12 / 1438هـ.

سابعا: تعيينات وترقيات

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة، والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1 - ترقية عبدالله بن أحمد بن عبدالله العامر إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

2 - ترقية عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن العسكر إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية.

3 - ترقية أحمد بن محمد بن أحمد آل مارق إلى وظيفة (مدير عام مكتب معالي الرئيس) بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة.

4 - ترقية محمد بن سعود بن عبدالعزيز المجيش إلى وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس العام) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

سعود بن نايف يدعو لتكثيف برامج دعم المطلقات والأيتام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547491

عبدالله المانع

دشن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، أمس الموقع الإلكتروني لمركز «زاد الحكمة»، للاستشارات التعليمية والتربوية، الذي يشرف عليه الدكتور إبراهيم بن مبارك بوبشيت، داعيًا إلى تكثيف برامج دعم المطلقات والأيتام، واطلع سموه على برامج المركز، مشيرًا إلى أهمية العمل وفق أحدث وأفضل الممارسات العالمية والمحلية في مجال التنمية، كما أشاد بالمبادرات التي يعمل مركز زاد الحكمة على تنفيذها، للوصول إلى الأثر التنموي المنشود. كما شدد سموه على أهمية أن يعمل المركز لإطلاق المبادرات التي تتناسب مع احتياج المجتمع، وأن تشمل البرامج والمبادرات الخاصة بالشباب والفتيات تحصينهم من الأفكار المتطرفة والغلو، وتأهيل الأيتام والأرامل والمطلقات للاستعفاف والاستغناء، وأن يكون للمرأة والأطفال نصيبٌ وافر من برامج المركز. من جهته قدم الدكتور

إبراهيم أبو بشيت الشكر والتقدير لسمو أمير المنطقة الشرقية على دعم سموه واهتمامه بالمبادرات التنموية التي تخدم مجتمع المنطقة الشرقية، مقدماً باسمه وباسم منسوبي المركز الشكر والتقدير لسموه على كل ما تفضل به سموه من توجيهاتٍ سديدة، تضيف لعمل المركز وترتقي به وبعمله.

"الراصد" يفتح ملف "تطفيش" المعلمات من المدارس الأهلية

"الوهيبي": أي تلاعب في العقود الموحدة يعد مخالفة للأوامر

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=319649&CategoryID=5

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
أثار برنامج "الراصد" على القناة الإخبارية قضية "تطفيش" معلمات المدارس الأهلية لاسيما القديمات بحجج مختلفة من إدارات المدارس .
وأبدى المستشار القانوني الدكتور سعد الوهيبي استغرابه من عدم تنفيذ القرارات التي صدرت بهذا الشأن، مؤكداً على أن أي تلاعب في العقود الموحدة المخصصة للمعلمين والمعلمات يعد مخالفة للأوامر الصادرة بهذا الشأن .
وشدد "الوهيبي" على أهمية قيام وزارتي التعليم والعمل بمراقبة تلك العقود.
واستطرد "الوهيبي" حديثه موجهاً للمعلمين و المعلمات: إن كان المعلم أو المعلمة يعلمون بمخالفة المدرسة الأهلية للعقد الموحد فهذا يعد تزويراً، لكن بعض المعلمين والمعلمات يرضون براتب 1200 - 2000 ريال لحاجتهم إلى العمل .
الجدير بالذكر أن برنامج "الراصد" يعرض على القناة الإخبارية السعودية عند الساعة 8:05م ويقدمه الزميل عبدالله الغنمي.

أسعار استقدام العمالة المنزلية الإندونيسية ورواتبها .. الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/08/article_1279946.html

علمت "الاقتصادية" أن وفدا من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، سيتجه إلى إندونيسيا الأسبوع المقبل لاستكمال إجراءات اتفاقية استقدام العمالة المنزلية إلى السعودية. ووفقا لمصادر في الوزارة، فإن الوفد السعودي سيجري مقابلات مع الجهات ذات العلاقة في الجانب الإندونيسي، وسينتهي من تحديد أعداد العمالة ورواتبها وأسعار استقدامها. ووقع الدكتور علي الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية في وقت سابق مع محمد ذاكري وزير القوى العاملة والهجرة الإندونيسي أمس في جدة، محضرا لاستقدام العمالة المنزلية الإندونيسية، وجرت مناقشة سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في المجالات العمالية، وآلية العمل على تطويرها.

واتفق الطرفان، على ربط إجراءات الاستقدام من خلال النظام الإلكتروني "مساند"، الذي يضمن مشاركة البيانات بفعالية بين البلدين، وتحديد آلية إلكترونية مشتركة، لاعتماد وكالات التوظيف الإندونيسية ومكاتب وشركات الاستقدام السعودية.
واتفق الطرفان، على تفعيل الإجراءات ذات العلاقة، وإنشاء الملحقية العمالية في جاكرتا، وتبادل الخبرات في مجال تقييم مكاتب وشركات الاستقدام في البلدين.
وقدّم الجانب السعودي شرحًا عن الخطوات والسياسات التي اتخذتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة لتطوير عمليات الاستقدام، ومعالجة التحديات التي قد تواجه عمليات إرسال العمالة المنزلية، وتحسين إجراءات الاستقدام التي تعود بالفائدة على البلدين.

اليوم

إسناد التشغيل إلى مستثمرين بعد طرحها عبر منافسة بالوزارة

حضانات لأبناء منسوبات "الصحة" بالرياض.. والشرقية قريبا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4213895

اليوم - الرياض
كشفت مصادر، أن وزارة الصحة شرعت في إنشاء حضانات لأطفال منسوباتها في المرافق والمنشآت الصحية التابعة لها، بالرياض، وستعقبها المنطقة الشرقية.
وقال مصدر لـ «اليوم»: إن الوزارة سعت لأخذ موافقة الجهات المختصة لافتتاح حضانات، بالتعاون مع عدد من الجهات ذات العلاقة.
ونوه المصدر إلى أن الوزارة تعمل على إنجاز هذا المشروع وسيتم إطلاقه بشكل رسمي والإعلان عنه بعد اكتمال العناصر التي تضمن نجاحه، وتحقيق بيئة آمنة ونموذجية لأبناء منسوباتها من الممارسات الصحيات، بما ينعكس على مستوى الخدمة المقدمة للمريض.
وذكر المصدر، أن الوزارة ستقوم بإسناد تشغيل هذه الحضانات إلى مستثمرين، حيث شرعت مؤخرا في طرحها عبر منافسة عن طريق الموارد الذاتية في الوزارة.
وشملت قائمة المستشفيات التي طرحت بها وزارة الصحة مزايدة «حضانات أطفال»: مستشفى الملك سلمان بن عبدالعزيز، مجمع الأمل للصحة النفسية، مستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل، مستشفى الملك سعود للأمراض الصدرية، مركز الأسنان التخصصي بشرق الرياض، مستشفى الملك خالد بالخرج، مستشفى الولادة والأطفال بالخرج، ومستشفى الملك خالد بالمجمعة.
وعلمت «اليوم» أن المنطقة الشرقية ستكون المحطة الثانية لإطلاق مشروع إنشاء حضانات لأطفال منسوباتها في المرافق والمنشآت الصحية التابعة لها، وتأتي هذه الخطوة من وزارة الصحة بعد خطوة سابقة أطلقتها وزارة التعليم بافتتاح حضانات للأطفال في رياض الأطفال، وجميع مدارس البنات الحكومية والأهلية والأجنبية، وذلك في إطار رغبة الوزارة في زيادة إنتاجية المعلمات، والاطمئنان على أطفالهن.

الحياة AL HAYAT

"التعليم" تعتمد آلية جديدة لقبول طلبة المدارس العالمية و"الأهلية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25271081

الدمام - رحمة ذياب

وجه وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى، بضرورة تطبيق نظام الخصائص الحيوية على الطلبة الوافدين، مشدداً على جميع مكاتب التعليم بأهمية تسجيل الخصائص الحيوية للطلاب والطالبات.

ودعا أولياء الأمور إلى التقدم لأحد فروع الجوازات في المملكة بحسب مقر إقامتهم لتسجيل الخصائص الحيوية لأبنائهم الملتحقين في المدارس الحكومية والأهلية والأجنبية في مختلف المراحل الدراسية، وذلك بربط عملية التسجيل والقبول في المدارس بوجود البصمة، علماً بأنه بإمكان المدارس التأكد من تسجيل الطلبة بصماتهم عبر تطبيق الجوازات على الأجهزة الذكية أو من خلال بوابة وزارة الداخلية على الشبكة العنكبوتية.

فيما بينت وزارة التعليم في رد على استفسارات مكاتب تعليم في المناطق حول الآلية الجديدة لتحويل الطلبة من المدارس الأهلية المطبقة للبرامج الدولية والمدارس العالمية إلى المدارس الحكومية والعكس بأنه تم إلغاء الاستمارات التي كانت تستخدم سابقاً من أجل التحويل، إذ إن جميع البيانات المطلوبة أصبحت تتوافر في الشهادة العلمية للطالب، كما شددت الوزارة على جميع المدارس بربط قبول الطلبة المقيمين بشرط التسجيل في الخصائص الحيوية للجوازات، عبر نظام البصمة.

وأوضحت الوزارة أنه يتم تحديد الصف الدراسي الذي يلتحق به الطالب بحسب آخر شهادة توضح إتمامه لدراسة الصف السابق بنجاح والانتقال للصف الذي يليه، مؤكدة أن إلغاء التعليم الأهلي للاستمارات التي كانت تستخدم سابقاً للتحويل لا يؤثر على تحويل الطالب لأن هذه الاستمارات لم تستخدم في التحويل من وإلى المدارس العالمية، فضلاً عن أن جميع البيانات المطلوبة موجودة في الشهادة، كما أنه بإمكان المدرسة الأهلية المطبقة لبرنامج دولي استخدام نماذج خاصة بها لتوثيق خطوات تحويل الطالب منها وإليها.

وعلى الصعيد ذاته استعدت العديد من المدارس لتطبيق برنامج تطوير معلمي القرآن الكريم بهدف تحسين الكفاءة النوعية للمعلمين، إذ تم وضع اشتراطات على أن يتجاوز جميعهم المقابلات الشخصية مع إنهاء دورات تدريبية تشمل دورة جمع القراءات السبع.

ويهدف البرنامج إلى تحسين مستوى المعلمين في مدارس تحفيظ القرآن في المملكة، كما يتضمن البرنامج معرفة مراحل تدوين السنة، إذ تم اعتماد نموذج لذلك يتضمن تعهد المعلمين بالتدريس في مدارس التحفيظ بعد إنهاء الدورات التدريبية.

واعتبر معلمون ومعلمات في مدارس تحفيظ القرآن أن تحسين مستوى القراءة ومتابعة المشرفين والمعلمين في مدارس التحفيظ، يهدف إلى الحفاظ على تلاوة القرآن بأحكامه، وليس كما تردد بأنه لوحظ انخفاض المستوى التجويدي والتلاوة، وعدم تخريج كفاءات من المسجلين في مدارس تحفيظ القرآن.

فيما أكدت المشرفة الأكاديمية في التوعية الإسلامية هدى عبدالرحمن ضرورة التدريب والمتابعة وتطوير العاملين في الميدان التربوي ولجميع الاختصاصات، لافتة إلى أن جميع المعلمين من الجنسين في مدارس التحفيظ هم سعوديون، وذلك بناءً على قرار وزاري.

المملكة وأميركا تستعرضان تجربتهما في تنفيذ بنود اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25267382

الرياض - سعاد الشمراني
نظمت المملكة العربية السعودية أمس (الثلثاء)، ورشة عمل بعنوان: «تجارب الدول الأطراف في الاستفادة من أفضل الممارسات المقترحة في إطار مؤتمر الدول الأطراف واجتماعاتها الحكومية الدولية»، بمشاركة فريق الخبراء الحكومي السعودي المكون من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ووزارات: العدل، والداخلية، والتعليم، إضافة إلى النيابة العامة، ورئيسة الوفد الأميركي نان فايف، وعددٍ من كبار المسؤولين من رؤساء الوفود، والسفراء، والخبراء الدوليين، والمتخصصين في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك على هامش أعمال «مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» في دورته السابعة بدولة النمسا.
واستعرض رئيس وفد المملكة نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بندر أبا الخيل، جهود المملكة وخبراتها وآلياتها الداخلية المعنية بالتنسيق بين مؤسساتها الحكومية ذات الصلة، وما تقوم به الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) من جهود في عملية الاستعراض والتواصل مع الجهات الحكومية المعنية ببنود الاتفاق الأمم لمكافحة الفساد، وتنفيذ أفضل الممارسات في مجال منع ومكافحة الفساد.
وأوضح أبا الخيل إن الهدف من استعراض تجارب الدول الإجابة على استفسارات الدول، بما يحقق الاستفادة واكتساب الخبرات في مرحلة الاستعراض.
جاء ذلك ضمن جدول أعمال هذه الورشة استعراض تجربة الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ بنود اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقدمتها رئيسة الوفد الأميركي في المؤتمر نان فايف، فيما أدار الورشة المدير العام للاتفاقات في مكتب الأمم المتحدة جون براندنيلو.

الغفيص: وزارة العمل أطلقت مبادرات داعمة لتوظيف المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1636525

متابعة - الرياض الإلكتروني
أكد وزارة العمل والتنمية والاجتماعية د. علي الغفيص، حكومة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله - أولت أهمية بالغة في رؤيتها المملكة 2030 للتنمية والازدهار الاقتصادي، ومبيناً أنه يعد محورا أساسيا رسمت من خلاله مجموعة من التوجهات الأساسية.
وأوضح الغفيص خلال مشاركته اليوم الأربعاء في منتدى الشرقية الاقتصادي، أن الوزارة أطلقت عددًا من المبادرات الداعمة لتوظيف المواطنين، تحقيقًا لأهداف رؤية المملكة، منها: تحديث مستهدفات نطاقات، وحملة تصحيح الأنشطة،

ومبادرات: العمل الحر والعمل الجزئي، والعمل عن بُعْد، وإعادة تصميم محفظة تنمية الموارد البشرية، لتدعم النمو بالتوظيف بالقطاع الخاص.
وبيّن أنه تم إطلاق برامج دعم عمل المرأة: عبر برنامجي: قُرَّة، ووصول، بالإضافة لإصدار تنظيمات جديدة للحاضنات المنزلية بمقار العمل، وبهذه المبادرات بالإضافة للسياسات والمبادرات التي تطلقها الوزارة والجهات الحكومية، ستُمكِّن أبناء وبنات الوطن من الحصول على فرص عمل لائقة.

«العمل": لن نسمح بوجود الوافدين في الأنشطة والمهن المقصورة على السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1636520

متابعة - الرياض الإلكتروني
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنها لن تسمح بوجود الوافدين في (قطاع الاتصالات) أو غيره من الأنشطة والمهن المقصورة على السعوديين فقط.
وبينت "العمل" أنه يجري ضبط المخالفين وتحويلهم للجهات الأمنية تمهيدا لترحليهم ومخالفة المنشآت التي تُشغِّلهم، وتحويل المنشأة التي يُشتبه في أنها تمارس التستر التجاري إلى وزارة التجارة والاستثمار، مؤكدة بأنه سيتم وضع مفتشين دائمين في مجمعات الاتصالات.
ودعت الوزارة المواطنين إلى الابلاغ عن المخالفين من خلال الرقم: (19911) أو عبر تطبيق (معا للرصد.(

استقلال المرأة بمعاش "الضمان" في سن الـ35

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547637

أمين رزق
A A
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن 3 حالات تستطيع المرأة من خلالها الاستقلال بمعاش الضمان وهي أن يكون العمر 35 عاما فما فوق، ومن أسرة ضمانية أو يتيمة. وتستفيد 886 ألف حالة من الضمان بمبلغ يصل إلى 1.5 مليار ريال، وتخضع القوائم لمراجعة مستمرة لاستبعاد غير المستحقين وضم الأسر المستحقة والمتعففة في ذات الوقت .
وأشارت إلى ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتحديث البيانات والتقارير الطبية حتى لايتم إسقاط المستفيد من الخدمات. وقالت «يجب ألا تتجاوز مدة التقرير الطبي 6 شهور من تاريخ الإصدار». وفي شأن آخر قالت الوزارة إن الضمان الاجتماعي لايصرف مساعدات مالية للزواج، كما لايوجد وقت محدد لصرف المساعدات الشهرية المقطوعة، مشيرة إلى ربط الصرف بتاريخ التقديم مؤخرا.

«نزاهة»: 13 شبهة فساد و26 مخالفة في 53 مشروعاً تنموياً

مقترح بإنشاء دوائر قضائية خاصة للنظر في قضايا الفساد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547636

جابر المالكي

كشفت هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) عن أنها راجعت مشروعات تنموية كبرى، فيما يخص إجراءات الطرح والترسية لـ 53 مشروعًا واتضح وجود 13 شبهة فساد و 26 مخالفة إجرائية ونظامية في إجراءات الطرح والترسية لتلك المشروعات، أوضحتها في تقريرها المرفوع إلى مجلس الشورى .

وأكدت «نزاهة» أنه تم الرفع للمقام السامي الكريم بهذا الشأن، مشيرة إلى أنه جار مراجعة إجراءات الطرح والترسية لـ 29 مشروعًا .

وعلمت «المدنية» أن لجنة لحقوق الإنسان والهيئات الرقابية نظرت في توصية بشأن إنشاء دوائر قضائية خاصة للنظر في القضايا الناشئة عن جرائم الفساد .

وأوضحت «الهيئة» أنها طالبت عبر مقترحاتها للمجلس بإيجاد آلية نظامية لتحديد المسؤول في الجهة المعنية بملحوظاتها عن عدم الرد عليها وعلى استفساراتها لإخضاعه للمساءلة النظامية .

اشتكت من اقتصار صلاحياتها المتعلقة بالضبط على التحقق من البلاغات المتعلقة بجرائم الفساد والتحري عن حالاته في المشروعات، كما طالبت بمنحها صلاحية الضبط، واقترحت توسيع نطاق الجهات المشمولة باختصاصاتها لتكون الجهات العامة في الدولة والشركات التي تملك حصصاً فيها والشركات المساهمة العامة والمؤسسات والجمعيات الأهلية ذات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات والمؤسسات الخاصة المتعاقدة مع جهات مشمولة باختصاصات الهيئة في نطاق تعاقدها .

وفي هذا الصدد رفع مجلس الشورى عددا من التوصيات طالب من خلالها «نزاهة» بدراسة واقع الفساد في القطاع الخاص ومدى تأثيره على القطاع العام . وطالب المجلس في قراره الهيئة بالعمل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على إنشاء مؤسسات وجمعيات غير حكومية متعددة الأغراض لمكافحة الفساد وحماية النزاهة .

كما دعا «الشورى» إلى إيجاد برامج ومشروعات شراكة إستراتيجية مع وزارة التعليم ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزارة الثقافة والإعلام لتعزيز قيم النزاهة والأمانة والشفافية من خلال تضمينها المناهج الدراسية والخطب ودروس المساجد والبرامج الإعلامية .

طالب المجلس الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتعزيز التدابير والإجراءات اللازمة لرفع موقع المملكة العربية السعودية على المؤشرات الدولية، وخاصة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية بما يتناسب مع مكانة المملكة وجهودها في مكافحة الفساد.

«الصحة»: الخديجة ولدت قيصرياً

نجران: التحقيق في خطأ طبي أعاق طفلة

المصدر: جريدة عكظ الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1588118

أحمد فراج (نجران)@ahmadfarraj522
تحقق الهيئة الصحية الشرعية في منطقة نجران في اتهام مقيم لطبيب النساء والولادة في مستشفى شرورة العام في إعاقة طفلته بشكل دائم بعد استخدام جهاز الشفط. وقطعت مديرية الشؤون الصحية في منطقة نجران بعدم صحة ادعاءات المقيم، مؤكدة أن الخديجة ولدت بعملية قيصرية. وأكدت، في بيان لها ردا على ما ذكر في أحد المواقع الصحفية بعنوان «جهاز الشفط يتسبب بإعاقة كاملة لطفلة في شرورة»، أن الطفلة تعسرت ولادتها، ما استدعى التدخل الجراحي، ومنذ ولادتها وهي تعاني من ازرقاق بالأطراف، وانخفاض في معدل ضربات القلب، وتجمع كيسي كبير تحت فروة الرأس من الخلف، ونوبات تشنجات، وبناء عليه أجري لها إنعاش قلبي رئوي ووضعت على جهاز التنفس الصناعي، وأعطي لها العلاج اللازم، وبعد 29 يوما تحسنت حالتها وخرجت من المستشفى.
وأوضحت أن تشخيص حالة الطفلة أثبت إصابتها باعتلال في المخ جراء نقص الأكسجين، ونُصح بإحالتها لمركز طبي متخصص لعرضها على طبيب مخ وأعصاب للأطفال.

تجنيس أبناء السعوديات .. أطروحات ومناظرات

المصدر: جريدة المدينة 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547024

سمر الحيسوني

منح الجنسية لأبناء المواطنات هو من أهم المواضيع التي أخذت حيّزاً كبيراً من المناقشات والطرح .
هذا الموضوع أيده البعض ووجده حقاً أساسياً، بينما البعض الآخر وجده حقاً غير مبرر. وكلنا يعلم أنّ الأبناء جزء من الأمومة، ومن حق كل أم أن تشعر بالأمان على أبنائها، فكيف لمواطناتنا أن يمنحن الأمان لأبنائهن وبعضهن فاقدات له! فهل هنّ قادرات على بث روح الأمل فيهم ومنح حافز الحياة في دمائهم؟ هل يستطعن احتضان أحلام أبنائهم والالتفاف حول أمانيهم وآمالهم؟ وهل يملكن القدرة على أن يَعِدْنهم بأنهم لن يتجردوا من الحقوق الممنوحة لهم بعد أن يوارين الثرى؟ هل يمكن لهن كأي أم أخرى متزوجة من سعودي سواءً كانت سعودية أو غير سعودية بأن يضمنَّ لأبنائهم حق الحصول على استثمارات وأملاك يتمتعون بإدارتها وتملكها وتطويرها وحرية التصرّف فيها؟
أليس النظام من كفل للمرأة في مجتمعنا حقوقها ويسعى دوماً لتمكينها؟ فالعديد من القرارات والتعاميم الصادرة من الجهات المعنية، تنصب لصالح الأم. فكما أشرت في مقال سابق عن تعميم معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بتاريخ 1438/8/1هـ بشأن دراسة قضايا العنف الأسري والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية

والحضانة ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين، فمثل هذا القرار كيف يُمكن تطبيقه على الأم السعودية المتزوجة من غير سعودي وضمان استمرارية حقها بحضانة أبنائها الذين لا يحملون جنسيتها إذا نشأ خلاف بينها وبين زوجها مستقبلاً؟ ألا يستطيع الأب الهروب بالأطفال إلى خارج البلاد في أي لحظة؟.
من عارض مطلب منح الجنسية لأبناء المواطنات لم يقدم أي مبرر مقنع له غير ترديد عبارة أنّ ما سوف ينالونه من حقوق ،أبناءُ السعوديين أولى به!
أليس هؤلاء من أمهات يحملن جنسية هذه البلاد ولهن نفس الحقوق والامتيازات! أليس هنالك العديد من الدول التي تمنح الجنسية بمجرّد الولادة على أرضها لتكسب ولاء هؤلاء الأشخاص ؟.
كما أنّ هناك من عارض بسبب مشاركة أبناء المواطنات لأبناء السعوديين فرص العمل، فبعد تعديل النظام يتساوى الجميع! فأبناء المواطنات يُعاملون معاملة السعودي حسب القرارات الجديدة الصادرة. فجميع هذه المبررات غير المقنعة وغيرها العديد التي لو طُرحت جميعها للمناظرة لتم إقناع متبنيها بأنّها غير سليمة من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية
نأمل في ظل الإصلاحات الجديدة للقوانين والتشريعات و مواكبة رؤية المملكة 2030 أن يتم تسليط الضوء على هذا الأمر وإقراره لصالح الأم السعودية وفقاً للضوابط والشروط.

المواجهة بين الصحافة والمسؤول

المصدر: جريدة الرياض 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635421

محمد الطميحي

تعيش بلادنا مرحلة انتقالية حاسمة من تاريخها، تتطلب تضافر الجهود من أجل مواكبة هذه المرحلة، ودعم نجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.
هذا ليس حكراً على أحد فالكل معني بذلك، ومن يعتقد بأنه مهما بلغ منصبه أو مرتبته الوظيفية وحده القادر على تنفيذ رؤية القيادة دون الالتفات إلا المساءلة المشروعة من أجهزة الدولة الرقابية والمواطنين ووسائل الإعلام فهو غير مدرك لما يجري من حوله من تغييرات متسارعة تضع الأولوية للوطن قبل كل شيء.
شهدت الساحة المحلية خلال الأسابيع الماضية حالة من الجدل بين الإعلام وجهات رسمية لم يرق لها النقد المشروع الموجه لقطاعاتها فأظهرت لهجة متعالية بل متغطرسة أحياناً في التعامل مع كل ما ينشر عنها من سلبيات أو شبهات وكأنها معصومة عن الخطأ أو منزهة من النقد.
بعض المسؤولين يهدد بالقضاء وآخرون يجعلون من الخلاف مسألة شخصية للنيل من منتقديهم والتشكيك في مهنيتهم وتاريخهم وحتى أخلاقهم، وهذا سلوك لا يليق بمسؤول من الدرجات الوظيفية الدنيا فما بالك لو كان من وزير!!
في المقابل يعتقد بعض الزملاء الإعلاميين أنّ استغلال مساحة الحرية المتاحة لنا يعني مهاجمة الآخرين دون هدف أو غاية سوى الظهور وزيادة نسبة القراء والمشاهدين، وهنا تكمن الحاجة لوضع ضوابط قانونية ومهنية تحرم هؤلاء من العبث بهذه السلطة المكفولة من الدولة وتشريعاتها.
إعلامنا الوطني يسعى جاهداً لمواكبة هذه الطفرة الجديدة التي نعيشها، وحتى يتحقق ذلك لا بد من منح وسائل الإعلام مساحة كافية من الحرية بما يتناسب مع تلك التي تعيشها مواقع التواصل الاجتماعي غير الدقيقة وغير الخاضعة للضوابط التي تحكم عملنا كصحفيين.
إنه دور بالغ الأهمية، ومتى ما توفرت المعلومة بشفافية والثقة الحقيقة في هذا الدور سنجد في هذه الصحف والقنوات ما يجعل منها سيفاً مسلطاً لمحاربة الفساد وعيناً للدولة تراقب ما يحدث من تجاوزات واقعية لا يمكن أنكارها أو تجاهلها.

دون ذلك سنجعل من صحفيينا مجرد موظفي علاقات عامة هدفهم الأسمى تلميع الجهات التي ينتمون لها حتى لو كان الخطأ واضحاً بالصورة التي لا يمكن إخفاؤها ببيان صحفي أو دعاية مدفوعة الثمن.
نحن شركاء في هذه الوطن، ولكل منّا مساحته ودوره المطلوب الذي لا يتعارض البتة مع دور الآخر، فكما هو مطلوب من المسؤول تنفيذ رؤية القيادة التنموية، نحن أيضاً مطالبون بممارسة دور رقابي على التنفيذ تكفله الدولة التي تنظم العلاقة فيما بيننا، وتكفل انضباط هذه العلاقة دون استغلال المؤسسة الإعلامية لسلطتها أو احتكار المسؤول للقطاع الذي يعمل فيه وكأنه إقطاعية أو ملك خاص يحق له التصرف فيه كما يشاء.

الرياض
www.Alriyadh.com

القضاء على الفساد يعزز رؤية2030

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635782

خالد محمد الربيش

سيكون أمس الأول «السبت»، يوماً مشهوداً في تاريخ المملكة العربية السعودية.. يوم يتذكره المواطنون جيداً، مهما مرت السنون وتعاقبت.. ففي هذا اليوم، أعلنت قيادة هذه البلاد الحرب على الفساد، وملاحقة المفسدين أينما وجدوا، وفتح الملفات القديمة، لمعرفة الحقيقة، والإطاحة بكل من تثبت إدانته بأنه مفسد، وأضر بالصالح العام، وهو ما يؤكد بأن المملكة تتغير فعلاً، وأن القادم سيكون أفضل وأحسن.
فقد أدركت القيادة الرشيدة، أن رؤية المملكة 2030، بكل مراحلها ومتطلباتها وتطلعاتها وأحلامها، من الصعب أن تثمر في أجواء تفوح بها رائحة الفساد، أيا كان نوعه أو مصدره، كما أدركت القيادة أيضا أن كل المحاولات والإجراءات التي اتخذتها سابقا لمكافحة الفساد والحد منه، لم تكن كافية، والدليل استمرار الفساد هنا وهناك، متسلحاً بنفوذ أشخاص، رأوا أنهم فوق مستوى الاتهامات، لذا كان قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ بتأسيس لجنة لمكافحة الفساد، يترأسها سمو ولي العهد، في إشارة إلى أن اللجنة ستتمتع بصلاحيات واسعة وسلطات أعلى، للتعامل مع الفساد، والمفسدين مهما علت مناصبهم، ومهما كان نفوذهم.
وشخصياً، أؤمن أن رؤية 2030 ما كان لها أن تحقق كل ما تسعى له، بدون أنظمة جديدة، تقضي على الفساد، فبقدر الطموح الذي تحمله هذه الرؤية لشعب المملكة، صغارا وكباراً، رجالاً ونساءً، بقدر الحاجة إلى «حزم» ممزوج بـ«الشفافية» و«المصداقية» في محاربة الفساد، والضرب بيد من حديد على كل فاسد بلا استثناء، وهذا ما أكدته القيادة الحكيمة يوم أمس الأول، وكانت الحصيلة إيقاف نحو 11 أميراً، و38 وزيراً حالياً وسابقا ومسؤولاً ورجل أعمال، لارتكابهم جرائم فساد، أضرت بالمصلحة العامة للبلاد.
أستطيع التأكيد أننا نعيش في المملكة العربية السعودية، بوادر مرحلة جديدة في كل شيء، يمكن تسميتها بمرحلة العمل الجاد والنزيه، مرحلة العدل والمساواة بين الجميع، فلا فرق بين أمير ومواطن عادي، ولا فريق بين غني وفقير، فالجميع سواسية أمام الأنظمة والتشريعات والقوانين التي تكافح الفساد في المال العام. وهذا يعزز أهداف المرحلة الاقتصادية الجديدة، التي تعيشها المملكة، مرحلة طي صفحة الاعتماد على دخل النفط، وبدء عهد اقتصادي جديد، يعتمد على الابتكار والاختراع، والتفكير خارج الصندوق، وتدرك القيادة الرشيدة، أن مثل هذا العهد، لا يمكن أن يحقق كل أهدافه، وسط انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، التي تضر بالبلاد والعباد، لذا لم يكن غريباً أن تسير مراحل رؤية 2030 في خط متواز، مع مراحل مكافحة الفساد على أعلى مستوى، وبشفافية كبيرة، لن أكن وغيري يتوقعونها، ولكنها حدثت وأصبحت أمرا واقعا، ما يؤكد فعلا أننا في عهد مغاير، عهد الحزم والعزم، وعهد الرؤية والطموح.
ما حدث أمس الأول، فيه جرس إنذار، بأن لا أحد فوق الأنظمة أو التشريعات، وهو ما يدفع الجميع -بلا استثناء- وبخاصة من يتلاعب الشيطان برؤوسهم، للانضباط التام، والعمل بجدية وإخلاص، حتى لا يكونوا ضحية أنظمة مكافحة «الفساد»، الذي دفعت المملكة وشعبها، ثمنه طيلة العقود الماضية، وجاء الوقت للقضاء عليه، لتعزيز وتطوير مكانة المملكة إقليميا

ودوليا، وتعزيز مكانتنا الاقتصادية، وجني ثمار مشاريع الرؤية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.. وهذا لا يمكن أن يتحقق مع وجود فساد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الإرهاب المروري في شوارعنا .. ما بين الإهمال والتجاهل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 17 صفر 1439هـ - 30 أكتوبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278291.html

أ. د. رشود بن محمد الخريف

على الرغم من عدم الاتفاق على تعريف مانع جامع للإرهاب، لا يختلف اثنان على أن ما يحدث في شوارعنا من عدم اكتراث بأرواح الأبرياء من الأطفال والنساء وما يتعرض له قائدو المركبات الملتزمون بأنظمة المرور، لا يخرج من مضمون تعريف هيئة كبار العلماء للإرهاب الذي ينص على أنه "جريمة تستهدف الإفساد، وزعزعة الأمن، والجناية على الأنفس والأموال والممتلكات الخاصة والعامة، كنسف المساكن والمدارس والمستشفيات والمصانع والجسور، ونسف الطائرات أو خطفها، والموارد العامة للدولة كأنابيب النفط والغاز، ونحو ذلك من أعمال الإفساد والتخريب المحرمة شرعا". عدم المبالاة بأرواح وممتلكات الآخرين يدخل ضمن أعمال الإفساد والتخريب المحرمة شرعا.

وعلى الرغم من تأثير "ساهر" الإيجابي في الحد من السرعة الجنونية، إلا أن هناك فئة ليست قليلة من المتهورين الذين أمنوا العقوبة وعاثوا في شوارعنا فسادا وإرهابا من خلال التجاوز غير النظامي، والقيادة المتهورة، وإلزام السيارات التي تسير وفق السرعة المحددة بإفساح الطريق أمامهم عنوة دون مراعاة لظروف الطريق، ويزداد الأمر سوءا عند عدم الإفساح لهم في أسرع وقت قد يعرضك للتخويف الجنوني بالاقتراب فجأة من سيارتك الأمر الذي قد يحدث اختلالا في توازنها، ومن ثم ارتطامها بالسيارات الأخرى أو الأجسام الثابتة، ولا يقف الحال عند هذا الحد، بل قد يصل الأمر إلى ارتكاب جريمة القتل العمد، كما حدث قبل أسابيع في أحد أحياء مدينة الرياض.

ليس من الصعوبة الحد من هذا العنف المروري الذي تجاوز عدد ضحاياه عدد ضحايا "الإرهاب"، وهذا يستوجب وضع هذا الموضوع ضمن الأولويات الوطنية التي تستلزم الحلول العاجلة. والآن مع توافر الوسائل التقنية المتقدمة التي ترصد المخالفات، يمكن تهذيب سلوك قائدي المركبات المتهورين الطائشين من خلال جهود إضافية تستخدم التقنيات وتستهدف تعاون المواطنين من خلال تصوير بعض المخالفات ومتابعتها، فمن فضائل التقدم التقني ـ على سبيل المثال ـ الحد من الجريمة والعنف داخل الأسرة وخارجها، ومن ثم حماية السلم الاجتماعي.

وبناء عليه، اقترح اتخاذ الإجراءات التالية:

(1) العمل على إضافة شرط وجود كاميرا أو أكثر في كل سيارة جديدة تستورد بدءا من العام الحالي لتصوير المخالفات المرورية وتحديد المسؤولية في حالة الحوادث والتجاوزات الأخلاقية، خاصة مع قرب السماح للمرأة بقيادة السيارة، وهذا الإجراء كفيل بضبط الحركة المرورية وضمان الالتزام بسلوك مروري عفيف.

(2) تفعيل دوريات المرور لمراقبة سلوكيات قائدي المركبات بدرجة أفضل مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر.

(3) إتاحة المجال للمتطوعين الذين يتسمون بالجدية والمسؤولية للمساعدة على رصد المخالفات وتصويرها وإرسال الصور لإدارة المرور لاتخاذ الإجراءات النظامية، على أن يخضع المتطوعون لدورة تدريبية ومقابلة شخصية لضمان العدالة والجدية والمهنية في مراقبة المخالفات.

(4) زيادة عدد كاميرات مراقبة الحركة المرورية التي ستسهم في تعديل سلوك قائدي المركبات وتحد من التجاوزات والتفكير في ارتكاب الجرائم.

تفاقم أعداد العاطلين عن العمل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547299

حسين أبو راشد

تقرير الهيئة العامة للإحصائيات أشار إلى وصول بعض العاطلين عن العمل إلى ١٥ سنة وأكثر خلال الربع الثاني من العام الحالي ٢٠١٧ ونحو ٨٠٣ آلاف متعطل ومتعطلة بزيادة ٢٥ ألف متعطل مقارنة بالربع الأول من نفس العام.
وبلغ عدد المتعطلات الإناث ٤٢٣ ألفاً بارتفاع عن الربع الأول من العام بسبعة آلاف عاطلة عن العمل وبذلك يجب على الجهات المختصة تخفيض تلك النسب والعمل على عدم ارتفاعها حفاظًا على أمن واستقرار المجتمع ولكن ليس بطريقة فرض ذلك قسراً على القطاع الخاص دون تأهيل وتدريب وخاصة في قطاعات التجزئة والإنشاءات.
إن التراخي في حل البطالة ينتج عنه مشاكل عديدة في الاقتصاد خصوصاً، فهي من أخطر المشاكل التي تهدّد استقرار وتماسك المجتمعات.
وأهمّ أسباب مثل هذا النوع من البطالة لدينا هو النمو السكاني والهجرة الى المدن، حيث تزيد أعداد الشباب الباحثين عن العمل، مع انعدام الخبرة والتدريب وقلّة مصادر العمل، وانخفاض أسعار البترول، وعدم استغلال مصادر الطاقة الاستغلال الأمثل، وقلّة إمكانية استغلال هذه الموارد البشرية في الأعمال، ومن أهم الأسباب كذلك التعليم والتدريب حيث يؤثّر التعليم والتدريب ومستواه في سوق العمل، وانعدام الاستثمار الأجنبي، ففي وقتنا الحالي يتطلّب سوق العمل درجة معينة من التعليم والتدريب والتأهيل لتلبية احتياجات السوق. ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي والمحلي فنتائجه تمتد لسنوات، فالبطالة في تزايد والقيمة المضافة وارتفاع الرسوم الأخرى قادمة وسيكون لها تأثير كبير على دخل معظم الأسر.
وهناك الكثير من شبابنا يحمل مؤهلات عالية ومن خريجي أفضل الجامعات العالمية ويبحثون عن عمل بينما يتواجد الأجانب في مؤسسات وشركات ومصانع وهم أقل تأهيلا منهم، والبعض يبحث عن عمل إداري وهو الأكثر تأهيلاً من الأجنبي. فأين المسؤولون مما يحدث لأبنائنا، فالسعوديون العاملون حسب الإحصائيات الأخيرة 3.6 مليون في مقابل 10.88 مليون من غير السعوديين.

لا تعنفني

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/07/article_1279211.html

سلوى العضيدان

كنت قد كتبت تغريدة في "تويتر" أتحدث فيها عن مقطع فيديو لطفل يبكي مطالبا بإيجاد حلول لتعنيف والده له، بعد تلك التغريدة بيومين وجدت رسالة في بريدي الإلكتروني يخبرني فيها صاحبها حكايته مع العنف الأسري الذي امتد معه منذ 50 سنة، يقول صاحب الرسالة:

"فتحنا أعيننا أنا وإخوتي في هذه الدنيا على وجود أم مستسلمة وأب قاس لا يعرف لغة للحوار سوى لغة "الخيزران" و"العقال"، لن أبالغ إن أخبرتك أنه لم يكن يمر يوم دون أن يمارس علينا ساديته المتوحشة وحين تحاول أمي الحيلولة بيننا وبينه كان يشركها معنا في "العلقة"، اعتادت أجسادنا أن تكون مسرحا دمويا لعنفه وقسوته، لكن الأمر الموجع هو أنه كان يهيننا أمام زملائنا ومعلمينا وأهل الحي كان لا يتوانى عن ضربنا أمامهم أو الاستهزاء بنا حين نتكلم خاصة أنني وشقيقي كنا مصابين بالتأتأة بسببه. في إحدى المرات طلب مني أن أصب الشاي للضيوف. كانت يدي ترتجف فانسكب شيء منه فوق السجادة فما كان منه إلا أن أمسك بالكأس ورماني به فانفتح جرح برأسي، ثم طلب مني أن أصب مرة ثانية، كانت دموعي تختلط مع دمي النازف، ولم يتركني أخرج من المجلس إلا بعد استعطاف أحد الضيوف له.

فشلنا في علاقاتنا الاجتماعية والدراسية والعملية بسبب عنفه وقسوته وتحطيمه لنا. شقيقي الأكبر أصيب بعاهة مستديمة في ظهره بسبب ضرب والدي له بشراسة في إحدى نوبات غضبه وهو مقعد الآن. شقيقي الأصغر سلك طريق المخدرات والانحراف وحاليا وظيفته في الحياة أن يدخل ويخرج من السجن لا بيت له ولا وظيفة ولا أطفال رغم أنه تجاوز الـ 40. والدتي رحلت من هذه الحياة التي لم تعش فيها يوما واحدا سعيدا منذ ارتبطت بوالدي.

من فضل الله تداركت حياتي متأخرا واستطعت الحصول على وظيفة حكومية وتزوجت ومعي الآن ثلاثة أبناء. عاهدت الله أن أجنبهم كل ما مررت به من عنف وقسوة.. أتعلمين سيدتي الفاضلة ماذا حدث لوالدي؟ هو الآن رجل طاعن في السن تجاوز الـ85 مصاب بالجلطة والشلل لا يستطيع حتى أن ينقلب في فراشه، وأرعاه في منزلي طمعا في رضا ربي وحده، لا برا به".

– وخزة

إظهار سيطرتك على أهل بيتك بالعنف والقسوة ليس دليلا على قوتك بل هو أكبر دليل على أنك مفلس حقيقي.

لذا قبل أن تمتد يدك إلى أحد أبنائك فكر، ربما قد تحتاج إليه يوما ما حين تكون ضعيفا.

التوظيف الوهمي في إدارات التعليم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=35670

سطام المقرن

قضية «المعلمات الوهميات» سلطت الضوء على واقع الرقابة المالية وعلى واقع أنظمة الرقابة الداخلية ليس على وزارة التعليم وحدها، بل على جميع الجهات الحكومية

أثارت قضية «المعلمات الوهمية» ردود أفعال واسعة في المجتمع السعودي، وصلت إلى حد توجيه اتهامات بوجود فساد ومحسوبية في إدارات التعليم، وقد ذكرت تقارير صحفية رداً على هذه الاتهامات أنها جاءت نتيجة عدم إكمال إجراءات تعيينهن على وظائف رسمية طبقاً لقرارات ترسيم معلمات محو الأمية والبديلات والعاملات على بنود.. وأشارت المصادر إلى أن المتضررات لم يذكرن مقدار الرواتب التي تصرف لهن والبنوك التي تودع فيها رواتبهن.. هل الأنظمة الأمنية لدينا ضعيفة حتى يسهل فتح حساب باسم مواطنة؟ وهل الأجهزة الرقابية لم تلاحظ وجود أسماء موظفات وهميات؟ وأخيراً «كيف يمكن لوزارة التعليم أن تصرف رواتب ومسيرات لموظفين في هذه التعقيدات الإجرائية؟ .!

ورداً على الأسئلة السابقة التي تضمنتها التقارير الصحفية، أقول: نعم.. هناك ثغرات ونقاط ضعف في الأنظمة الإلكترونية في أي مكان في العالم، وربما لم تلاحظ الأجهزة الرقابية وجود أسماء موظفات وهميات، ولكن هذا لا ينفي احتمالية وجود توظيف وهمي على أية حال، فربما الأجهزة الرقابية نفسها غير قادرة على كشف مثل هذه الحالات لأسباب عديدة، منها على سبيل المثال: عدم تزويد الرقابة بالمعلومات الكافية أو حجبها عنهم، وعدم التعاون معهم وفرض قيود كثيرة على عملهم .

وكما هو معلوم فإن نظام الموارد المالية في وزارة التعليم يعتمد على نظام إلكتروني «فارس»، وعن طريق هذا النظام يتم صرف الرواتب الشهرية لأي موظف من موظفي الوزارة، سواء من الكادر التعليمي أو الإداري أو المستخدمين أو موظفي بند الأجور، وعلى هذا الأساس، أطرح التساؤلات التالية :

هل قامت وزارة التعليم بمراجعة محتوى قواعد البيانات للنظام السابق عند نقل المعلومات إلى نظام «فارس»؟ وخاصةً أن النظام السابق كان يعاني من إشكاليات كثيرة، مثل تكرار رقم السجل المدني للموظفين، وتكرار الحسابات البنكية! وعليه، هل توجد قيود رقابية على إدخال أرقام السجل المدني في نظام «فارس»؟

وهل يقبل النظام في خانة السجل حروفا أو عددا أدنى أو أعلى من المطلوب؟ وهل يقبل نظام «فارس» حفظ بيانات الموظف حتى في حال عدم استكمال البيانات الوظيفية المطلوبة؟ وهل النظام يسمح بإدخال رقم حساب بنكي مكرر؟ وكيف يتم إصدار مسير الرواتب وبأي صيغة؟ وهل هذه الصيغة تسمح بالإضافة والحذف والتعديل؟ وهل يتم إصدار المسير لكل إدارة على حدة مع وجود الرقم الوظيفي لكل موظف؟ وهل النظام يدعم خاصية دفع الراتب مقدماً؟

أما فيما يتعلق بإدارة الرواتب، فهل هناك فصل بين المهام والوظائف المتعارضة؟ فعلى سبيل المثال هل يتم فصلُ وظيفةِ إصدارِ أوامر الصرف للرواتب عن قسم الرواتب، أو يتم إصدارها عن طريق الإدارة المالية؟ وماذا عن صلاحيات موظفي الرواتب، فهل لديهم صلاحيات كاملة لإنشاء وتعديل البيانات مثل (إضافة موظف «حقيقي أو وهمي»، تعديل على بيانات المرتبة والمستوى والدرجة والبدلات والكادر، بالإضافة إلى صلاحية تعديل تاريخ المباشرة أو تعديل حالة الموظف؟.

الإجابة عن الأسئلة السابقة تعطي صورة مبسطة عن مدى فاعلية النظام الرقابي على إدارة الرواتب في وزارة التعليم، فإذا كانت الإجابات بالنفي، تكون هناك احتمالية كبيرة لاستمرار صرف الرواتب في حالة الانقطاع عن العمل أو احتساب الرواتب بطريقة غير صحيحة بالزيادة أو النقص، بالإضافة إلى احتمالية تعديل الرواتب الشهرية لبعض الموظفين بالزيادة بدون وجود قرارات تؤيد ذلك، وبالتالي صرف رواتب لموظفين لا يعملون في الوزارة أصلاً، وفي النهاية وفي ظل وجود مثل هذه الثغرات في النظام فإن ذلك يعني عدم وجود نظام رقابي فعال لمنع الغش والاختلاس وهدر المال العام.

وبناءً على ما سبق، ولكشف ما إذا كان هناك توظيف وهمي للمعلمات والمعلمين، فإنه يتم أخذ عينات إحصائية وفق الأساليب العلمية من مسيرات الرواتب للموظفين، ومن ثم إجراء اختبارات رقابية عليها للتأكد من سلامة البيانات وإجراءات صرف الرواتب، وفي هذا الصدد أتذكر خبراً نشرته الصحف المحلية قبل سنوات عن قضية اختلاس للرواتب في إحدى الجهات الحكومية، حيث قام مدير الرواتب بتكرار اختلاس مبالغ من حساب الرواتب خلال ثلاث سنوات تصل قيمتها إلى أكثر من (11) مليون ريال، وكانت الثغرات التي سمحت بهذا الاختلاس هو ضعف دور إدارة المتابعة والمراجعة الداخلية في الرقابة المالية وقصر أعمالها على الحضور والانصراف والتحقيق في القضايا فقط، واستمرار ظهور أسماء الموظفين المستقيلين في مسيرات الرواتب وصرف رواتب لهم، مما ساعد مدير الرواتب على تجميع رواتبهم وتحويلها لحساباته الشخصية .

هذا بالإضافة إلى عدم القيام بفحص كشوف حساب الرواتب البنكية طوال السنوات الثلاث الأخيرة، وتحكم مدير الرواتب بالدسك الخاص بالرواتب دون غيره من موظفي قسم الرواتب، مما سهل ذلك عملية الاختلاس، والتي تم اكتشافها من خلال جهود شخصية عند ملاحظة وجود رواتب عالية في المسير !.

وفي النهاية، فإن قضية «المعلمات الوهميات» سلطت الضوء على واقع الرقابة المالية وعلى واقع أنظمة الرقابة الداخلية ليس على وزارة التعليم وحدها، بل على جميع الجهات الحكومية، ولأهمية هذا الموضوع في مجال المساءلة وتفعيلها على أرض الواقع يجب على وزارة التعليم أن تكون أكثر شفافية في كشف الحقائق على الرأي العام والإعلام بخصوص هذه القضية، كما يجب أيضاً تدخل الجهات الرقابية مثل ديوان المراقبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» بدلاً من هذا الصمت المطبق.!

من ينصف أساتذة التدريس في الجامعات؟

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4213860

د. منيرة المهاشير

بعد شكاوى أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات، عبر وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمحاضرات والندوات، وتسرب عدد لا بأس به منهم للقطاع الخاص ولبعض الدول، وآخرون استمتعوا بمميزات التسرب الخفي، وبدراسة أوضاعهم آنذاك تم تعديل سلم الرواتب وفقا للأمر السامي رقم (4097/م ب) بتاريخ 1432/6/25هـ اعتبارا من التاريخ نفسه، وأضيفت لهم بدلات لتحسين مستوى معيشتهم، لكن وضعت كل البدلات خارج أصل الراتب؛ لئلا يشملها التقاعد، وليكون الأستاذ ببدلاته (الحاسب، الندرة، التعليم) موضع دراسة دائمة.

وبالرغم من تعالي الأصوات بضم البدلات لأصل الراتب، لا سيما الحاسب الآلي والتعليم، وبتصحيح تفاوت معاملة أعضاء هيئة التدريس السعوديين والمقيمين في البدلات (بدل السكن، وبدل السفر، وبدل الدراسة للأبناء) واشتراطات الترقيات دون الإضرار بالمتعاقدين، لكن الحال هو نفسه لربما منذ بداية التعليم العالي للحظة. ولم تكن مفاجأة قبل ما يقارب السنوات الثلاث، إذ بدأ اجتزاء أول بدل وهو بدل الحاسب الآلي والذي يعادل 20% من رواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، باعتبار أن أي أستاذ غير مختص بالحاسب لا يحق له التمتع بهذا البدل، رغم أن مهام الأساتذة واحدة مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني.

نفس القرار تم اتخاذه لبعض موظفي الدولة حين تمت دراسة البدلات والمزايا وإيقافها وفق قرار مجلس الوزراء برقم (551) بتاريخ 1437/12/25هـ، وشملت مسمى (مكافأة الحاسب الآلي) ومسمى آخر هو (طبيعة عمل)، ثم كان قرار مقام الوالد خادم الحرمين الشريفين المنصف بنصه (وحرصا منا على راحة أبنائنا وبناتنا مواطني المملكة وتوفير سبل الراحة الكريمة لهم) والذي تم على اثره إيقاف العمل بقرار مجلس الوزراء بأثر رجعي، وفق القرار الملكي (أ/ 158) بتاريخ 1438/7/25هـ، لتعود مكافأة بدل الحاسب لموظفي الدولة، وتختفي تماما من سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس أمام تزايد متطلبات التعليم والجودة والاعتمادات البرامجية والمؤسسية في جميع الجامعات.

أخالف الكثيرين الاعتقاد بأن اللبنة الأولى للتعليم هي المدرسة، باعتبار الجامعات مدرسة المدارس التي يتم من خلالها تشكيل معلمي المستقبل وقادة الوزارات ومؤسسات الدولة، ولتكون المعادلة منصفة فهم بلا شك بحاجة لتحسين أوضاعهم وشمولهم بضمانات التأمين الصحي قبل وبعد التقاعد.

أتفق مع أغلب الزملاء والزميلات في طرحهم أن تشكيل عضو هيئة تدريس أمر معقد ومضن ويحتاج لعشرات السنين أمام حالات التقاعد المتواترة في الفترة الماضية وعلاقتها بقلة المميزات والأمان الوظيفي لدى الكثيرين. أقول هذا بعد صدور مسودة الجامعات ومشاركتي في التعليق عليها

المرور مسؤولية من؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1636495

عبدالله بن بخيت

كل ما أسمعه وكل خبر أقرأه عن تطور في مسألة المرور يتوقف دائماً عند العقوبات. خمسة آلاف.. حجز مركبة.. حبس السائق إلخ. امتثالاً للقول القديم (الضرب بيد من حديد). لا بأس في ذلك فقضية المرور في شوارع المملكة تستحق الضرب بقضبان أشد من الحديد لو توفرت. المفحطون والمستهترون لم يحسوا بثقل المواجهة. أقترح أن نبدل استراتيجية المواجهة. من الضرب بيد من حديد إلى تحمل بالمسؤولية. أن نبدأ برجل المرور الذي يتحمل مسؤولية إدارة هذه المعركة.

عملت في التدريب سنوات. تعلمت أن التدريب لا يقدم مهارات. لا يكسب المتدرب المهارة التي يحتاجها فقط. التدريب أحد أهم أسباب الولاء والشعور بالانتماء للمؤسسة التي يعمل بها. ولاء رجل المرور للمرور هو أن يؤمن بأن قوانين المرور وعقوباته صحيحة وعادلة ويجب أن يراها في نفسه وفي أولاده. إذا رأيت رجل مرور لا يلتزم بنظام المرور فأعرف أن هناك خللاً في البنية الإدارية في المرور نفسه. لا يمكن أن يعمل المرور بكفاءة ما لم يتم تطوير الإحساس بالمسؤولية عند رجل المرور. رفع كفاءة رجل المرور ترفع معنوياته وقدراته وولاءه وانتماءه.

في إحدى المرات وقفت عند إشارة مرور في تورنتو. أخذت أحصي لوحات التعليمات المرورية، بلغت ست عشرة لوحة تقريباً. للوقوف وللانعطاف والاتجاهات وللمدارس ولا يحق لك الانعطاف يمين من الساعة كذا إلى الساعة إلخ. في كل حي وفي كل مكان ثمة لوحات مرورية تخص طبيعة السكان. إذا كان هناك كبار السن وجدت لوحات تنظم هذا الأمر وإذا كان هناك منطقة سكنية بها أطفال وإذا هناك مدارس وراكبي الدراجات إلخ. تتناغم هذه اللوحات مع الرسوم والخطوط على الأرض. سترى الأرض وكأنها لوحة مرسومة على الشارع. خط الوقوف تماماً والتأكد من خلو الطريق وخطان أصفران وخط أصفر مفرد وخط متقطع وخط أبيض مستمر وخطان أبيضان إلخ. هذه البنية التحتية المعقدة هي التي يقوم عليها مفهوم قيادة السيارة والحصول على الرخصة.

الرخصة في كندا على ثلاث مراحل. كل مرحلة تحتاج إلى اختبار. جودة السياقة في كندا لا تعني اتقان التصرف بالدركسون (الطارة) وإنما باستيعابك لقوانين المرور وعقوبات المرور وقواعد المرور وآداب المرور. قدرتك على قيادة السيارة لا يعتد بها إذا لم تتفق مع استيعابك لمتطلبات الحصول على الرخصة.

إذا أردنا مرور آمن فالعقوبات هي آخر شيء نفكر فيه. نوفر جندي مرور مدرب. ثقافة الرخصة وإجراءات امتلاكها، وقبل ذلك إعداد الشوارع وتجهيز البنية التحتية. منذ أن وعيت كلمة مرور في المملكة لا أسمع من إدارة المرور إلا زيادة العقوبات. أصبحت الاستراتيجية أن يتحمل السائق كامل مسؤولياته بأقصى العقوبات ليتخلى المسؤولون في المرور وفي البلديات عن مسؤولياتهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق المستأجر

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/09/article_1280361.html

علي الجحلي

شاهدنا خلال الأسبوع الماضي قضية ضجت بها مواقع التواصل الاجتماعي، تتعلق القضية بطرد مستأجرين من شقتهم بسبب عدم القدرة على السداد. قيام صاحب السكن بإخراج المستأجر يستدعي معرفة حقوقه، لكننا لا نعلم فعلا ما تلك الحقوق. وكيف يتم التعامل مع الساكن الذي قد يكون غير قادر على السداد؟ وما حدود الصلاحيات التي يسمح لصاحب السكن أن يستخدمها ضد الساكن؟

رغم الفترة التي تعيش فيها سوق العقار حالة من الهدوء الناتج عن كثير من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، نجد من يستطيع أن يقرر مثل هذا القرار. الأكيد أن هناك عناصر أخرى في القضية لم نطلع عليها. الغريب أن الجهات المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية تحركت بعد أن أخذت القضية منحى الانتشار "السايبري" وهو أمر قد يكون فيه كثير من الخطر في مقبل الأيام .

إن عدم تعامل الجهات المسؤولة مع الأحداث حتى تصل إلى العلن بالشكل هذا يؤدي إلى مجموعة من السلبيات أهمها الإساءة لسمعة البلد وأهله. طرقنا كثيرا قضية الخطوط الساخنة بين المواطن المحتاج والجهة التي تخدمه وأهميتها في حل الإشكالات بطريقة منظمة وعلمية ومنطقية .

كان بالإمكان حل كثير من الإشكالات بهذه الوسيلة، ومن الوسائل الأخرى إيجاد بريد إلكتروني يستقبل شكاوى وتطلعات المواطن يكون تحت بصر المسؤول الأعلى. هنا نترك عملية البيروقراطية لأهلها، ونسمح للمسؤول أن يحقق الجزئية الأهم وهي التعامل المباشر مع المستفيدين من خدمات وزارته. تتأكد هنا المعرفة بأن هناك من يعمل وهناك من لا يعمل حتى أنه يمكن تقويم أداء الإدارات والأقسام والفروع بناء على الغرض الأهم من إنشائها وهو تقديم الخدمة للمواطن .

نعود لقضية العلاقة بين المالك والمستأجر، وهي علاقة ضبابية ليس هناك من الأنظمة ما يحكمها. بقاء المستأجر دون أن يدفع الإيجار خطأ وخروجه عنوة من الموقع يحل المشكلة بتوليد مشكلة أكبر. قد تكون الأنظمة الإلكترونية الحديثة قادرة على تفعيل علاقة أكثر دقة وسلاسة بين هاتين الفئتين، لكن الواضح أن هناك فراغا يجب أن نملأه بالمنطق والقانون بحيث يحصل كل على حقوقه. المهم أن تغطى كل الثغرات وأن نحاول أن نتعامل بأكبر قدر من الحضارية والتعامل الإسلامي القويم الذي يؤكد أن على المسلم أن يأكل الحلال ويبتعد عن ظلم الناس.

البرلمان العربي يؤكد تضامنه مع المملكة حفاظاً على أمنها واستقرارها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635697

لقاهرة - واس
أكد رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي تضامن البرلمان العربي مع المملكة العربية السعودية حفاظاً على أمنها واستقرارها، وذلك رداً على ما قامت به ميليشيات الحوثي بإطلاق صاروخ باليستي من داخل الأراضي اليمنية باتجاه العاصمة الرياض في المملكة العربية السعودية.
وقال السلمي في بيان اليوم : إن هذا العمل هو تحدٍ واضح وصريح وخرق للقرارات الأممية، وتهديد لأمن المملكة وتهديد للأمن الإقليمي والدولي، مؤكداً أن إطلاق الصواريخ الباليستية باتجاه المدن والقرى الآهلة بالسكان يُعد مخالفاً للقانون الدولي الإنساني .
وشدد على دعم البرلمان العربي التام لما تقوم به المملكة العربية السعودية من إجراءات وتدابير لحفظ أمنها واستقراراها، مثمناً في الوقت ذاته قيادة المملكة للتحالف العربي في اليمن لاسترداد الشرعية .

كاريكاتير

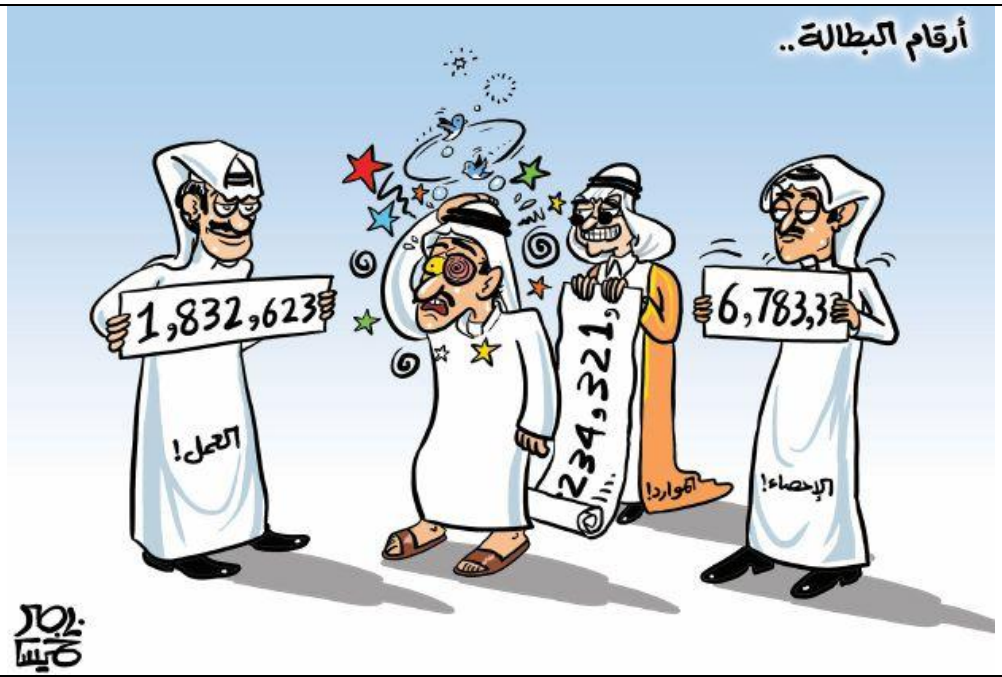

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25157708

المصدر: جريدة الوطن الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8215

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25180077

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1587147

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25208978

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 صفر 1439هـ - 7 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/25206976

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25239075

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/11/08/article_1279966.html

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25272169

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 صفر 1439هـ - 9 نوفمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1588137